

سلسلة
مصر بين عهدين
مرسي والسيسي
دراسة مقارنة
(2)

الأحزاب والقوى السياسية



إشراف و تحرير
محسن محمد صالح

إعداد
باسم القاسم ربيع الدنان



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

سلسلة
مطر بين عهدين
مرسي والسيسي
دراسة مقارنة
(2)

الأحزاب والقوى
السباسب

إعداد

ربيع الدنان

باسم القاسم

إشراف وتحرير

د. محسن محمد صالح



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Egypt Between Two Eras: Morsi and al-Sisi
A Comparative Study

(2)

Parties and Political Forces

Prepared by:

Basem al-Kassem and Rabi‘ al-Dannan

Edited by:

Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2016م – 1437هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-52-9

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

مروة غلاييني

تصميم الغلاف

ربيع مراد

طباعة

CA s.a.r.l. Beirut, Lebanon

فهرس المحتويات

3.....	فهرس المحتويات
5.....	مقدمة
6.....	تمهيد
10.....	أولاً: الحوار والمصالحة الوطنية:
10.....	1. الإخوان المسلمون والدعوات للحوار
14.....	2. أزمات "تأسيسية" الدستور وتشكيل جبهة الإنقاذ
17.....	3. مبادرات ما بعد الانقلاب
24.....	ثانياً: سلوك السياسي تجاه الإخوان وقوى المعارضة:
24.....	1. دور المجلس العسكري في الحياة السياسية بعد الانقلاب
27.....	2. النهج الأمني
32.....	3. نهج المصالحة
	ثالثاً: سلوك الأحزاب والقوى السياسية تجاه السلطة في عهدي
38.....	مرسي والسياسي:
38.....	1. الموقف من التعديلات الدستورية
44.....	2. الموقف من المشاركة في الحكومة وسدّ النهضة وقانون التظاهر
46.....	3. الموقف من الانقلاب
49.....	4. واقع الأحزاب والقوى السياسية بعد الانتخابات البرلمانية سنة 2015
57.....	رابعاً: الدولة العميقة وأثرها على الحكم
62.....	خامساً: أثر التدخلات الخارجية على مسار الأحداث
71.....	خلاصة

الأحزاب والقوى السياسية

مقدمة:

أنهت ثورة 25 يناير حقبة مديدة من الظلم وسيطرة الحزب الواحد على مقدرات الدولة المصرية، غير أن الطريق إلى تحقيق شعار الثورة ”عيش، حرية، عدالة اجتماعية، وكرامة إنسانية“ لم يكن مفروشاً بالزهور، فأركان الدولة العميقة وفلول النظام السابق والمتضررين المحليين والخارجيين من الثورة، عملوا منذ يوم سقوط مبارك على وضع المعوقات من أجل إفشال تحقيق أهداف الثورة.

وجد مرسي نفسه بعد أن تسلم زمام الحكم أمام تحديات عدة، تحديات من الصعب مواجهتها بمفرده، خصوصاً بعد أن عزفت الأحزاب والقوى السياسية، التي لم تضعها نتائج الانتخابات التشريعية في مكان يمكنها قيادة العملية السياسية، عن المشاركة بالحكومة أو حتى قيادة معارضة سياسية وفق قواعد وأصول العمل السياسي، ورفضت الحوار والمبادرات وفضلت التحالف مع جهات كان همها الأول النيل من مكتسبات الثورة لتحقيق مآربها الضيقة.

أوجدت ثورة 25 يناير واقعاً سياسياً جديداً في مصر، وبات بمقدور الأحزاب والقوى السياسية أن تتحرك في هامش كبير من الحرية والديموقراطية لم تعده خلال عهد الرئيس المخلوع مبارك، غير أن تطور العملية السياسية، والتي تأتي في مقدمتها العلاقة المتبادلة بين السلطة السياسية والأحزاب من جهة، وعلاقة الأحزاب فيما بينها من جهة أخرى، بعد ذلك، لم يصل إلى المستوى الذي طمح إليه ثوار 25 يناير.

استفاد أركان الدولة العميقة وفلول نظام مبارك والعسكر من حالة اللا استقرار في القيام بالانقلاب على الشرعية والديموقراطية، كما استفادوا من موقف العديد من الدول العربية التي لم ترحب بمخرجات الربيع العربي، وعملت على دعم الثورة المضادة بالوسائل السياسية والاقتصادية.

تحاول هذه الدراسة مناقشة الأوضاع الحزبية وعلاقات القوى السياسية بين عهدي مرسي والسيسي، والتي تعدُّ أحد أكثر المراحل التاريخية حساسية في تاريخ مصر، كما

تتناول المبادرات التي طُرحت بعد الانقلاب، وتستعرض أثر الدولة العميقة على الحكم وكذلك أثر التدخلات الخارجية على الأحداث.

نهيد:

تحتل العلاقة بين السلطة الحاكمة والمكونات السياسية؛ والتي تشمل القوى والأحزاب السياسية المعارضة منها والمالية على السواء، كما تشمل مؤسسات المجتمع المدني، حيزاً مهماً في الحياة السياسية لمختلف أنظمة الحكم، حيث تُعدّ هذه العلاقة معياراً أساسياً لقياس مدى تطبيع الديمقراطية بمفهومها العملي داخل هذه الأنظمة.

مع اندلاع ثورة 25 يناير في مصر، ساد التفاؤل في إمكانية التأثير على نمط الثقافة السياسية السلطوية القائمة، وفتح الباب لإمكانية نشوء ثقافة سياسية جديدة تكسر بعض التصورات الثابتة في إطار علاقة الأحزاب والمواطنين بالسلطة القائمة خلال النظام البائد، والتي كانت مبنية على ثقافة الخوف والخضوع والخنوع.

وفي أعقاب انتخاب محمد مرسي رئيساً للبلاد، بدا أن التحدي الأبرز الذي سيواجهه الرئيس هو القدرة على غرس قيم جديدة تؤطر هذه العلاقة، والتي قوامها الحرية وحفظ الكرامة والمشاركة السياسية.

اتهمت القوى المحسوبة على النظام السابق وكذلك الأحزاب المعارضة للإسلاميين مرسي باتباع سياسة الإقصاء والتفرد بالحكم، مستفيدة من حالة حرية التعبير المستجدة والفضاء الإعلامي غير المقيد التي سادت بعد الثورة واستمرت في عهد مرسي، كما قامت بتوظيف منابر ووسائل إعلام ارتبط الكثير منها بقوى وجهات تضررت من نتائج ثورة 25 يناير؛ من أجل التحريض ضدّ مرسي والتقليل من الإنجازات التي تحققت في عهده.

افتقدت هذه الاتهامات في كثير من الأحيان إلى أدلة حقيقية، كما كان هدف جزء كبير منها التقليل من إنجازات تيار "الإسلام السياسي" الذي نال أغلبية برلمانية بعد الثورة، وإفشال "التجربة الإسلامية" لقطع الطريق أمام ترسيخ النهج الإسلامي في الحكم، والتي رأت القوى والأحزاب اليسارية والعلمانية فيه خطراً محدقاً وتهديداً وجودياً لها على المستوى السياسي والأيدولوجي.

استفادت هذه القوى والأحزاب من حالة الامتعاض والتوجس والخوف على المصالح، التي أصابت أركان "الدولة العميقة"، وفلول الحزب الوطني المنحل، ومراكز النفوذ داخل المؤسسة العسكرية، ليشكلوا معاً جبهة واسعة قوية من أجل تنفيذ انقلاب 3 يوليو.

لم تلجأ هذه الأطراف إلى الوسائل الدستورية المتمثلة بالشرعية الانتخابية لإقصاء مرسي، لأنها تدرك أن رصيدها الشعبي لا يمكنها من تحقيق ذلك، معولة على تقاسم السلطة فيما بينها في أعقاب الإطاحة بمرسي.

على النقيض من ذلك، لم تحصل هذه القوى والأحزاب التي باركت الانقلاب على مرسي على مبتغاها؛ حيث استأثر الجيش ومن خلفه بكل السلطة وعمل على إقصاء هذه الأحزاب والقوى من المشهد السياسي، مقيداً الحريات، مفصلاً قانوناً انتخابياً يضمن له مجلس نواب موالياً له، وفارضاً قانوناً يمنع التظاهر بغير رضا السلطات الحاكمة.

لم تعد هذه الأحزاب والقوى التي دعمت انقلاب 3 يوليو قادرة على تشكيل تهديد حقيقي لنظام السيسي لعدة أسباب، منها أولاً، انفضاض الكثير من المصريين من حول هذه القوى والأحزاب، التي افتقر معظمها إلى برنامج سياسي واضح، بالإضافة إلى عدم تمتع أغلبها بقاعدة شعبية معتبرة، خصوصاً بعد أن انكشف المستور عن حقيقة دوافع ونوايا هذه الأحزاب والقوى، ودخول المسار السياسي في نفق مظلم. ثانياً، تعطيل و"تحجيم" القوة الأكثر تنظيماً وتأثيراً، أي جماعة الإخوان المسلمين، بعد توالي الضربات الأمنية القمعية وحملات الاعتقال المنظمة التي طالت الهيكل التنظيمي والكاادر القيادي من الصف الأول والثاني لهذه الجماعة على أقل تقدير؛ مما أفرغ الساحة الحزبية من قوة أساسية فاعلة، فباتت الأحزاب الموجودة على الساحة غير قادرة على التأثير على مجريات الأحداث، فيما لو قررت السير في ركب المسار المعارض للحكم.

لا شك أن جزءاً كبيراً من مكتسبات ثورة 25 يناير تبخرت، والحريات أعيد تقييدها، والأحزاب بعضها زُج بقيادتها في السجون والبعض الآخر هُشمَّ وحُجِّم وأقصى.

وهكذا نتج عن انقلاب 3 يوليو آثار وخيمة على الحياة السياسية في مصر، حيث تمّ استئصال القوى التي قادت المسار الديمقراطي، كما تمّ قمع فريق من المؤيدين، بالإضافة إلى عسكرة مفاصل الدولة، ومحاولة إنتاج معارضة جديدة مصطنعة.

وأُسفرت خريطة الطريق التي بموجبها عزلت القوات المسلحة مرسى، عن تعطيل العمل بالدستور، ثم تعديله وإقراره في استفتاء في 2014/1/18 حاز على نسبة تحمل علامات استفهام كبيرة حول مصداقيتها وهي 98.1%، وفي أجواء القمع العنيف للمعارضة وهيمنة العسكر والأمن على الأجواء السياسية. والاستفتاء على الدستور هو المرحلة الأولى فيما سماه قادة الانقلاب العسكري العملية "الانتقالية الديمقراطية" التي حددتها خريطة الطريق التي قاموا بوضعها¹.

كما فاز قائد الانقلاب المشير عبد الفتاح السيسي برئاسة الجمهورية في 2014/6/3 بنسبة 96.91%² من الأصوات، وهي نسبة تحمل دلالات خطيرة على عودة الديكتاتورية والنسب المعدة سابقاً، في انتخابات شهدت عزوفاً كبيراً من الناخبين عن التصويت حسب وسائل الإعلام المحلية والعالمية، جاءت النسبة التي أعلنت عنها اللجنة العليا للانتخابات وهي نحو 29% لتصب في السياق نفسه³.

اتبعت سلطات الانقلاب في طريقها لتنفيذ خريطة الطريق أسلوب إقصاء وتصفية المعارضين بالقتل والاعتقال والتشويه الإعلامي. ففي 2013/8/14 تمّ فضّ اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في القاهرة والجيزة بحمام دم، وقتلت قوات من الجيش والشرطة المئات من مؤيدي الرئيس محمد مرسى، وجرح آلاف آخرون برصاص حي⁴.

كما استهدفت قوات الأمن قيادات جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة، وكل من أيد مرسى أو رفع "علامة رابعة"، ثم تمّ حظر الجماعة بحكم قضائي في 2013/9/23، كما أوصت هيئة مفوضي المحكمة الإدارية العليا بحلّ حزب الحرية والعدالة وتصفية أمواله وضمها إلى خزينة الدولة⁵.

وأصدرت الحكومة قانون التظاهر الذي شدد العقوبات على كل من يتظاهر دون موافقة وزارة الداخلية، وتصدت بشكل عنيف لمظاهرات "جبهة صمود الثورة"، وحملة

¹ صحيفة اليوم السابع، القاهرة، 2014/1/21.

² صحيفة الحياة، لندن، 2014/6/4.

³ إعلام مصر والانتخابات.. السيسي في مواجهة الشعب، موقع الجزيرة.نت، 2015/10/19، انظر: <http://bit.ly/1ODMOvV>

⁴ محمد العلي، مصر.. عام على الانقلاب، الجزيرة.نت، 2014/6/30، انظر: <http://bit.ly/1tc78vG>

⁵ موقع العربية.نت، 2013/9/23، انظر: <http://bit.ly/25Nnahy>

”لا للمحاكمات العسكرية“. واستهدفت قوات الأمن عدداً من القوى الشبابية والثورية التي أيدت الانقلاب من قبل، متهمه إياها بالخيانة والفساد والعمالة، فأصدرت أحكاماً قاسية بالسجن ضد عناصرها باتهامات تتعلق بالتظاهر والشغب، ومن أبرزهم: أحمد ماهر، وأحمد دومة، ومحمد عادل، وعلاء عبد الفتاح. كما اعتقلت مئات غيرهم، خصوصاً في مواجهات ذكرى ثورة 25 يناير، والتي أسفرت عن اعتقال أكثر من ألف شخص ووفاة أكثر من مئة متظاهر في يوم واحد.⁶

وشوّه الإعلام المؤيد للانقلاب صورة الإخوان ومعارضى الانقلاب بشكل عام، وألصق بهم كل أعمال العنف التي وقعت في البلاد، دون انتظار لنتائج التحقيق. كما حملهم آثار ما عانتها مصر من فساد طوال عهد مبارك، والمشكلات الاقتصادية والأمنية والأزمات التي تمر بها البلاد.⁷

ظهرت جماعات شبابية جديدة اكتسبت حضوراً وزخماً متنامياً في الشارع، أبرزها حركة ”شباب ضد الانقلاب“ ثم حركة ”طلاب ضد الانقلاب“ المنفتقتان مع ”التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب“ حول عودة مرسي، مع التحفظ على أدائه ”غير الثوري“، والاحتفاظ بهويتهما الشبابية الثورية المستقلة⁸.

كما برزت مجموعة من القوى التي لا تعترف إلا بثورة 25 يناير، ولديها تحفظات على خريطة الطريق، وترفض عودة ما تسميه حكم العسكر والفلول والإخوان، مثل ”جبهة صمود الثورة“ وما أطلق عليه ”الميدان الثالث“⁹.

وتضم تلك القوى حركات وأحزاباً مثل: حركة 6 أبريل، والاشتراكيين الثوريين، وشباب من أجل العدالة والحرية، وحزب التيار المصري، وحزب مصر القوية، بالإضافة إلى عدد كبير من النشطاء المستقلين الذين تعرضت مظاهراتهم لقمع أمني عنيف¹⁰.

⁶ محمد العلي، مرجع سابق.

⁷ المرجع نفسه.

⁸ المرجع نفسه.

⁹ المرجع نفسه.

¹⁰ المرجع نفسه.

أولاً: الحوار والمصالحة الوطنية:

كانت أيام الثورة المصرية الـ 18 فرصة ذهبية للحوار بين المصريين على المستوى القاعدي؛ ذلك أن ميدان التحرير وغيره من ميادين الثورة في المحافظات احتضنت قوى سياسية واجتماعية متنوعة، ومختلفة، ومتصارعة، لم تلتق من قبل في عمل مشترك إلا في حدود ضيقة، وكانت هذه الفترة الوجيزة بمثابة فرصة لإعادة اكتشاف المصريين لبعضهم، والتعرف على بعضهم بشكل مباشر دونما وسيط معرفي أو بشري. خلال تلك الفترة تعرّف الليبراليون واليساريون على فرق الإسلاميين المختلفة بعد أن كانوا في معظمهم ينظرون إليهم باعتبارهم شيئاً واحداً.

والأمر ذاته حدث مع الإسلاميين الذين كان معظمهم ينظرون لفرق اليسار والليبراليين باعتبارهم شيئاً واحداً، لكن الخروج السريع من الميدان بعد خلع الرئيس حسني مبارك يوم 2011/2/11 قطع تلك الحوارات التي لم تكن قد وصلت إلى مرحلة النضج والإثمار. وبعد الخروج من الميدان بدأت حرب الغنائم، والبحث عن مكان لائق في مصر الجديدة، وجاءت الدعوة للتعديلات الدستورية والاستفتاء عليها في 2011/3/19، لتبذر بذرة الاستقطاب مجدداً، وليعود كل فريق إلى ولاءاته القديمة، ولتتشكل الخريطة السياسية والاجتماعية وفقاً للموقف من تلك التعديلات، التي مثلت خريطة طريق وضعها المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية، تبدأ بالانتخابات البرلمانية، يليها صياغة دستور جديد، ثم الانتخابات الرئاسية، وهو المسار الذي أيده الإسلاميون على مختلف فرقهم وقوى الاستقرار المجتمعي، فيما عارض هذه الخريطة القوى الليبرالية واليسارية والمسيحية. وجاءت نتيجة الاستفتاء على تلك التعديلات التي جرت في 2011/3/19، بأغلبية مؤيدة بلغت 77.7%، وبالرغم من هذه الأغلبية الواضحة إلا أن القوى الراضة ظلت صاحبة صوت عال ومؤثر، وتصاعدت حالة الاستقطاب منذ تلك اللحظات.

1. الإخوان المسلمون والدعوات للحوار:

قبل الدخول في مرحلة الاستقطاب وخلال الأيام الأولى بعد عزل الرئيس مبارك، دعا المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع لجولة جديدة من الحوار هي الجولة

الخامسة من الحوار الوطني "حوار من أجل مصر"، والذي كان قد بدأ جولاته الأربع الأولى قبل ثورة يناير، للتباحث في القضايا المصرية الملحة، وكيفية إخراج البلاد من أزمتها الراهنة¹¹.

وقد حدد بديع موعداً لتلك الجولة من الحوار في 2011/3/16، أي قبل الاستفتاء على التعديلات الدستورية بثلاثة أيام، تحت شعار: "معاً نبدأ البناء.. مبادرة من أجل مصر". حضر الاجتماع الذي عُقد بمقر الكتلة البرلمانية للجماعة رؤساء وقادة أحزاب الوفد، والتجمع، والناصرى، والدستوري الحر، والكرامة، والعمل، والأحرار، والغد، ومن الشخصيات العامة كل من عبد الجليل مصطفى المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير في حينها، ومحمد طمان، ووحيد عبد المجيد، والسفير إبراهيم يسرى، وعبد الخالق فاروق، وحامد صديق من جبهة حماية الثورة، ومصطفى الفقي، ومحمد زارع، وطارق الحيوان، ومحمد عصمت سيف الدولة¹².

وتضمن مشروع المبادرة الذي طرحته جماعة الإخوان، ووافقت على مبادئه الأساسية أحزاب المشاركة ومنظمات حقوقية وشخصيات سياسية، اقتراحات للإصلاح في ثمانية مجالات، هي: مجال بناء الإنسان، والمجال السياسي والحريات العامة، والمجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي، والمجال الزراعي، والمجال الخارجي، وإصلاح الشرطة.

وقررت القوى السياسية تشكيل لجان لصياغة المبادرة ووضعها موضع التنفيذ، على أن تكون عصب البرنامج الانتخابي لها في حال وافقت على خوض الانتخابات التشريعية بقائمة وطنية مفتوحة، حسبما أعلن المتحدث باسم الجماعة محمد سعد الكتاتني¹³.

وقد تواصل الحوار في جلسات تالية تنقلت بين مقرات بعض الأحزاب المشاركة خصوصاً حزبي الوفد والغد برئاسة أيمن نور (قبل تسميته غد الثورة)، حتى توصلت إلى وثيقة متكاملة في 2011/9/5، وهي الوثيقة التي سُميت وثيقة "التحالف الوطني

¹¹ قطب العربي، الحوار والمصالحة في مصر: ضرورات الداخل وتدخلات الخارج، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2014/3/26، انظر: <http://bit.ly/128T3ZYk>

¹² المرجع نفسه.

¹³ المرجع نفسه.

الديمقراطي“، وعلى الرغم من خروج العديد من الأحزاب على رأسها الوفد من ذلك التحالف، إلا أنها أعلنت استمرار التزامها بهذه الوثيقة كمرجعية سياسية، كما أعلنت أنها ستعود للتنسيق داخل البرلمان انطلاقاً من مبادئ هذه الوثيقة.

كان التحالف في بداياته قد بدأ بـ 42 حزباً وحركة وائتلافاً ثورياً، لكنه ما لبث أن تقلص إلى 34 فقط، كان أبرزها: حزب الحرية والعدالة والوفد، ولينقلص في صيغته النهائية إلى 11 حزباً فقط ليس من بينها حزب الوفد، أو التجمع، أو الحزب الناصري، أو حزب الجبهة الديمقراطية. وقد حدث ذلك نتيجة الخلاف على حصص التمثيل في قوائم التحالف؛ فقد انسحب من التحالف مبكراً التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة محمد البرادعي، ثم تبعه التجمع الوطني بقيادة المهندس ممدوح حمزة، وأخيراً حزب الوفد في 2011/10/5، الذي طالب بحصص مساوية لحصص الإخوان في القوائم، ولم يقبل بالتنازلات البسيطة التي قدمها له الإخوان من حصتهم (كانت 45% في البداية ثم تراجع الإخوان إلى 33%)، وإن كانوا قد حصدوا عملياً 42% من المقاعد بسبب ترشحهم في غالبية المقاعد الفردية التي عجزت عن الترشح لها الأحزاب الصغيرة الأخرى، بينما التزم الإخوان بنسبتهم المقررة في القوائم¹⁴.

وضمنت قائمة أعضاء التحالف أحزاب: الحرية والعدالة، والكرامة، وغد الثورة، والعمل، والإصلاح والنهضة، والحضارة، والإصلاح، والجيل الديمقراطي، ومصر العربي الاشتراكي، والأحرار، والحرية والتنمية. وعلى الرغم من قلة أعداد الأحزاب المشاركة وضعف معظمها إلا أنها تعد تجربة التوافق الأولى بعد الثورة، بعد أن فشلت الدعوة التي طرحها أيضاً في بدايات هذه الجولة مرشد الإخوان حول الرئيس التوافقي¹⁵.

كانت دعوة الإخوان للحوار في شباط/ فبراير 2011 والتي انطلقت فعلياً في 2011/3/16، هي المبادرة الأولى للحوار بعد الثورة، لكنها لم تكن الوحيدة؛ إذ إن مجلس الوزراء برئاسة عصام شرف أطلق دعوة للحوار الوطني لبحث مستقبل البلاد¹⁶.

¹⁴ المرجع نفسه.

¹⁵ المرجع نفسه.

¹⁶ أحمد عدلي، انطلاق الحوار الوطني ودعوات إلى تشكيل مجلس مدني لإدارة البلاد، موقع صحيفة إيلاف الإلكترونية، 2011/3/31، انظر: <http://elaph.com/Web/news/2011/3/643042.html>.

عقب انتهاء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية الأولى في مصر بعد الثورة (17-18/6/2012)، ومع التلكؤ في إعلان النتيجة رسمياً، تصاعدت المخاوف في الصف الثوري بإسلامييه ومدنييه من أن هناك نوايا للمجلس العسكري لإعلان فوز المرشح أحمد شفيق، على الرغم من أن النتيجة غير الرسمية التي كانت تظهرها عمليات الفرز في مراكز الاقتراع أولاً بأول، وتظهر على الفضائيات، قد أوضحت فوز المرشح محمد مرسي. من هنا تحرك الإخوان لحشد الصف الثوري معهم لمواجهة هذه المخاوف، ولقيت تحركاتهم استجابة من عدد من رموز القوى اليسارية والليبرالية، والتقى الجميع في فندق فيرمونت في 20 و21/6/2012، قبل ثلاثة أيام فقط من إعلان النتيجة رسمياً. وعلى مدار يومين، دار نقاش معمق وانتقادات متبادلة انتهت إلى صياغة بيان للشراكة الوطنية أطلق عليه وثيقة فيرمونت، نُشر في 21/6/2012، وتضمن ستة بنود أساسية، هي:

- أ. التأكيد على الشراكة الوطنية والمشروع الوطني الجامع الذي يعبر عن أهداف الثورة وعن جميع أطياف ومكونات المجتمع المصري، ويُمثّل فيه المرأة والأقباط والشباب.
- ب. أن يضم الفريق الرئاسي وحكومة الإنقاذ الوطني جميع التيارات الوطنية، ويكون رئيس هذه الحكومة شخصية وطنية مستقلة.
- ج. تكوين فريق إدارة أزمة يشمل رموزاً وطنية للتعامل مع الوضع الحالي وضمان استكمال إجراءات تسليم السلطة للرئيس المنتخب وفريقه الرئاسي وحكومته بشكل كامل.
- د. رفض الإعلان الدستوري المكمل والذي يؤسس لدولة عسكرية، ويسلب الرئيس صلاحياته ويستحوذ على السلطة التشريعية، ورفض القرار الذي اتخذه المجلس العسكري بحل البرلمان الممثل للإرادة الشعبية، وكذلك رفض قرار تشكيل مجلس الدفاع الوطني.
- هـ. السعي لتحقيق التوازن في تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين.
- و. الشفافية والوضوح مع الشعب في كل ما يستجد من متغيرات تشهدها الساحة السياسية¹⁷.

¹⁷ قطب العربي، مرجع سابق.

وعلى الرغم من أن هذا الحوار كان تالياً لعملية التصويت، أي أنه وخلافاً لما يشيحه الكثيرون لم يكن له تأثير على عملية التصويت لصالح مرسى، إلا أنه كان أحد عناصر الضغط الرئيسية في إعلان نتيجة فوز مرسى في 2012/6/24. وعلى الرغم من أن مرسى استقبل في القصر الجمهوري عقب تنصيبه مباشرة أعضاء جبهة فيرمونت، إلا أن الجبهة تفككت لاحقاً، وكالت الاتهامات لمرسى بعدم تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه¹⁸.

بالعودة إلى بنود الاتفاق يمكننا القول، إنه تمّ تحقيق بعضها دون بعض، مثل: عدم تشكيل لجنة الأزمات، ووجود الشفافية، لكنها لم تكن كاملة كما يرى البعض، كما أن هناك اختلافاً في تقييم مدى الالتزام، فبينما يرى الرئيس مرسى أنه التزم بتعيين رئيس حكومة من غير الإخوان وهو هشام قنديل ومعه عدد محدود من وزراء الإخوان وعدد من ممثلي بعض الأحزاب الأخرى مع غالبية من أهل الخبرة وفقاً للوثيقة، فإن الجانب الآخر لم يكن موافقاً على حكومة قنديل، وقال إنه لم يشارك في مشاورات اختيارها حسبما نصت الوثيقة. كما يحتاج مرسى بأنه شكّل فريقاً رئاسياً متنوعاً ضمّ ممثلين لكل القوى الثورية والإسلامية ومن بينهم مساعدون لرئيس الجمهورية بينهم قبطي وامرأة، وفقاً لما طالبت به الوثيقة، لكن الجانب الآخر يرى أن الفريق الرئاسي لم يكن صاحب قرار. وفيما يخص الجمعية التأسيسية يرى أنصار مرسى أنه تمّ إعادة تشكيلها بالتوافق (50% للقوى المدنية ومثلها للقوى الإسلامية)، وأن الجمعية باشرت عملها بالفعل وأنجزت أكثر من 90% منه قبل أن تحدث موجة الانسحابات الغامضة، لكن الفريق الآخر يواصل القول إن الجمعية لم تكن متوازنة، كما قام الرئيس مرسى بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل في 2012/8/12 مصدراً إعلاناً جديداً أقال بموجبه قيادات المجلس العسكري في المرحلة الانتقالية¹⁹.

2. أزمات "تأسيسية" الدستور وتشكيل جبهة الإنقاذ:

كان الحوار حول الدستور سواء في الجمعية التأسيسية الأولى أم الثانية حواراً خشناً بعد تصاعد حالة الاستقطاب السياسي التي ظهرت بقوة خلال عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 2011/3/19؛ فبعض القوى المدنية التقليدية بعد خسارتها لمعركة التعديلات ومن بعدها معركة انتخابات مجلس الشعب، أبدت نوعاً من الاقتراب

¹⁸ المرجع نفسه.

¹⁹ المرجع نفسه.

من المجلس العسكري طلباً لتعويضها عن ضعف قوتها في الشارع. وطالب بعض رموز تلك القوى، مثل أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية، باستمرار المجلس لعامين حتى يتم وضع الدستور وحتى تأخذ القوى المدنية فرصتها في الاستعداد للانتخابات البرلمانية²⁰.

لكن لا يمكن تعميم ذلك على كل القوى المدنية التي ظلّ الجزء الثوري فيها، خصوصاً الائتلافات الشبابية، على خلاف مع المجلس العسكري، خصوصاً بعد تعرضها لانتهاكات جسيمة سواء في أحداث محمد محمود أم ما تلاها من تظاهرات واعتصامات. في المقابل ارتفعت ثقة القوى الإسلامية بشعبيتها التي ظهرت في الاستفتاء والانتخابات البرلمانية، وأرادت أن تعكس تلك القوى على الجمعية التأسيسية، وهو ما نجحت فيه فعلاً إلى حدّ كبير، لكنه في الوقت نفسه زاد حدة التوتر لدى ما يسمى "القوى المدنية"، فأعلنت انسحابها من الجمعية التأسيسية، وهو ما فسره الإسلاميون بأنه استقواء بالقضاء والمؤسسة العسكرية، فصدر حكم جديد بحل الجمعية التأسيسية؛ وهو ما دفع الرئيس مرسى لإصدار إعلان دستوري في 2012/10/22، حصّن في أحد بنوده الجمعية التأسيسية من الحل، وجاء ردّ الفعل قوياً من "القوى المدنية" التي قررت في اليوم ذاته تأسيس مظلة واحدة تجمعها، هي جبهة الإنقاذ الوطني²¹.

ضمت جبهة الإنقاذ الوطني تحت مظلتها معظم الأحزاب والحركات والقوى الليبرالية واليسارية، وعمدت الجبهة للتحرك شعبياً لإسقاط الإعلان الدستوري، فحشدت أنصارها لمحاصرة القصر الجمهوري في 4 و5/12/2012؛ وهو ما عُرف إعلامياً بأحداث الاتحادية، وعقب هذه الأحداث دعت مؤسسة الرئاسة إلى حوار بين القوى السياسية حول الدستور في 2012/12/8²².

غير أن جبهة الإنقاذ قررت مقاطعة الحوار مطالبة بإسقاط الإعلان الدستوري وتأجيل موعد الاستفتاء على الدستور الذي كان محدداً في 2012/12/15، وعلى الرغم

²⁰ أسامة الغزالي حرب في حوار مع (الشروق): أتمنى أن يبقى (العسكري) في السلطة لعامين "لأنه مش قاعد على نفسنا"، صحيفة الشروق، القاهرة، 2011/9/29، انظر: <http://bit.ly/28ZCWhB>

²¹ قطب العربي، مرجع سابق.

²² قوى المعارضة ترفض دعوة الرئيس المصري للحوار قبل تحقيق مطالبها، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 2012/12/8، انظر:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=707818&issueno=12429#.Uv-5IvldWic>

من أن مؤسسة الرئاسة أبدت مرونة فيما يخص إمكانية تأجيل موعد الاستفتاء، وتعديل بعض النصوص، إلا أن جبهة الإنقاذ أصرت على رفض الحوار، في الوقت الذي شارك في الحوار إلى جانب القوى الإسلامية بعض القوى الليبرالية، مثل: أيمن نور زعيم حزب غد الثورة، ومحمد أنور السادات رئيس حزب الإصلاح والتنمية، ورامي لكح رئيس حزب مصرنا، والفقهاء الدستوري ثروت بدوي (قالت الرئاسة: إن 54 حزباً وحركة وشخصية شاركوا في الحوار). وقد نجح الحوار في إلغاء الإعلان الدستوري بالفعل في 2012/12/9 مع إبقاء موعد الاستفتاء على الدستور في مواعده المقرر في 2012/12/15.²³

مع استمرار تأزم الموقف بين مؤسسة الرئاسة وأنصارها من ناحية وجبهة الإنقاذ وأنصارها من ناحية أخرى، دعت المؤسسة العسكرية على لسان القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبد الفتاح السيسي إلى حوار وصفته بـ "حوار لم الشمل" قرّر في 2012/12/12، غير أن المؤسسة العسكرية قررت لاحقاً إلغاء هذا الحوار بسبب ما وصفته بضعف ردود الفعل، على الرغم من أن جبهة الإنقاذ أعلنت موافقتها على المشاركة فيه، وهو ما فسّره مراقبون بأنه توتر مكتوم بين المؤسستين: الرئاسية والعسكرية.²⁴

كانت خطوة إلغاء الإعلان الدستوري حلاً وسطاً، دفع جبهة الإنقاذ لتغيير موقفها الرافض للاستفتاء؛ حيث دعت أنصارها للمشاركة والتصويت بـ "لا"، ولكن مرة أخرى جاءت النتيجة مخيبة لآمالها بتصويت 64% تقريباً بـ "نعم" على الدستور الجديد، وظلت القوى المدنية الرئيسية متمسكة بتحالفها في إطار جبهة الإنقاذ، مستهدفة إسقاط الدستور الجديد، وأضافت لاحقاً هدفاً جديداً هو إسقاط الرئيس المنتخب.²⁵

لم يكن قد مرّ شهران على الاستفتاء حتى تعالت الأصوات بانتخابات رئاسية مبكرة، تصاعدت وتيرتها في شباط/فبراير وآذار/مارس 2013، على ألسنة رموز جبهة الإنقاذ، وحتى رموز من خارج جبهة الإنقاذ مثل عبد المنعم أبو الفتوح، ثم تطورت الفكرة ليتم

²³ إلغاء الإعلان الدستوري والاستفتاء بموعده، صحيفة الوفد، القاهرة، 2012/12/8، انظر: <http://bit.ly/25OMx2g>

²⁴ الشرق الأوسط، 2012/12/13، انظر: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=70>، 8486&issueno=12434#.vnlDhbZ95Mx

²⁵ قطب العربي، مرجع سابق.

تأسيس حركة "تمرد" في 2013/4/26، التي جندت نشاطها لجمع توقيعات تطالب بسحب الثقة من الرئيس وتدعو لانتخابات رئاسية مبكرة، وحددت موعداً لمظاهراتها الكبيرة في 2013/6/30. وأعلنت جبهة الإنقاذ دعمها للحركة حتى نجحت تلك الجهود في حشد ملايين المصريين في الشوارع، داعين لإسقاط الرئيس في 2013/6/30؛ وهي الدعوة التي تلقفها وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي ليعلن انقلابه في 3 يوليو بإسقاط الرئيس المنتخب، وحل مجلس الشورى، وتعطيل الدستور، والاستعداد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة²⁶.

3. مبادرات ما بعد الانقلاب:

أ. مبادرات محلية:

مع تأزم الموقف، وفي مواجهة "المعركة الصفرية" بين سلطة الانقلاب وأنصار الشرعية؛ حيث تمسك الأول بخريطة الطريق التي أعلنها في 2013/7/3 وضمّنها في إعلان دستوري في 2013/7/8، وتمسك الطرف الثاني بعودة كاملة للشرعيات الثلاث (الرئيس، والدستور، ومجلس الشورى)، وسعى البعض لتقديم مبادرات للخروج من المأزق، كان منها مبادرات محلية وأخرى خارجية، وكانت أولى المحاولات الجادة هي مبادرة هشام قنديل رئيس الوزراء السابق التي أعلنها في 2013/7/25، وتشمل مبادرة قنديل للخروج من الأزمة ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: أن يكون هناك فترة تهيئة أجواء وتهدئة من الطرفين، والتي قد تشمل:

- الإفراج على جميع المعتقلين الذين تمّ القبض عليهم بعد 2013/6/30.
- تجميد جميع القضايا ووقف تجميد الأموال.
- تفعيل أعمال لجنة تقصي حقائق مستقلة، حول مذابح الحرس الجمهوري والنهضة وغيرها.
- قيام وفد بزيارة الدكتور محمد مرسي رئيس الجمهورية، للاطمئنان على صحته.
- تهدئة حملة الهجوم الإعلامية من الطرفين، وتصعيد لغة لمّ الشمل للمصلحة الوطنية.
- عدم الخروج في مسيرات والالتزام بأماكن محددة للتظاهر.

²⁶ المرجع نفسه.

المرحلة الثانية: هي الاتفاق على المبادئ العامة والتي يمكن التفاوض على تفاصيلها بعد ذلك.

أما المرحلة الثالثة من المبادرة فتشمل تفاصيل خارطة الطريق، والتي تحقق في الأصل الالتزام بالشرعية، والاستماع لصوت الشعب في كل إجراءاتها²⁷.

وقد أبدى قادة تحالف دعم الشرعية وقادة الإخوان موافقة مبدئية على هذه المبادرة في حين رفضتها سلطة الانقلاب، وهو ما تكرر مع مبادرة سليم العوا والمستشار طارق البشري وفهمي هويدي والتي ضمت أيضاً عدداً من كبار المثقفين في 2013/7/27، وتضمنت المبادرة:

أولاً: استناداً للمادتي 141 و142 من الدستور يفوض رئيس الجمهورية سلطاته الكاملة، لوزارة مؤقتة جديدة يتم التوافق عليها في أول جلسة سياسية. ثانياً: تدعو الوزارة المؤقتة في أول اجتماع لها لانتخابات مجلس النواب خلال 60 يوماً.

ثالثاً: بعد الانتخابات تشكل وزارة دائمة.

رابعاً: يتحدد بعد ذلك إجراءات انتخابات رئاسية وفقاً للدستور. خامساً: إجراء التعديلات الدستورية المقترحة²⁸.

رحبت جماعة الإخوان المسلمين، وحزب الحرية والعدالة، والجماعة الإسلامية، والدعوة السلفية، بالمبادرة، كما أن حزب النور رحب مبدئياً بالمبادرة، فيما رفضت معظم القوى والأحزاب المنضوية في إطار جبهة الإنقاذ وقادة الانقلاب المبادرة، فلم يكتب لها النجاح²⁹. وقد قطع فض اعتصام رابعة العدوية وميدان النهضة في 2013/8/14 الطريق على أي إمكانية لحل الأزمة السياسية من خلال الحوار.

ومن المحاولات التي ماتت في مهدها أيضاً مبادرة الأزهر التي دعا إليها في 2013/8/10، والتي كانت عبارة عن تجميع لكل المبادرات والأفكار، ودعوة أصحابها

²⁷ مصر.. هشام قنديل يعرض مبادرة للخروج من الأزمة، العربية.نت، 2013/7/25، انظر: <http://bit.ly/25OLkYV>

²⁸ صحيفة المصري اليوم، القاهرة، 2013/7/27، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/241592>

²⁹ المصري اليوم، 2013/7/28، انظر: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=391424>

لناقشتهم فيها، ومحاولة التوفيق بينها للخروج بمبادرة جديدة، وقد كان مقررًا لهذا الحوار في 2013/8/14، وهو اليوم الذي شهد عملية فضّ اعتصامي رابعة والنهضة، وبالتالي لم يتم اللقاء³⁰.

ب. مبادرات خارجية:

وإضافة إلى مبادرتي قنديل والعوّ اللتين تمثلان إطارين محليين ينطلقان من الشرعية الدستورية مع تقديم بعض التنازلات التي تستهدف الخروج من المأزق، هناك الوساطة الدولية التي شارك فيها مساعد وزير الخارجية الأمريكي وويليام بيرنز William Burns، ومندوب الاتحاد الأوروبي (EU) European Union برناردينو ليون Bernardino León، ووزير الخارجية القطري خالد العطية ونظيره الإماراتي عبد الله بن زايد³¹.

وقد التقى الوفد الرباعي الدولي مجتمعاً أو منفرداً العديد من قيادات طرفي الأزمة، كما قام الوفد بزيارة خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان في محبسه في 2013/8/4 باعتباره صاحب الصوت المؤثر، والذي نصح الفريق الدولي بالتوجه إلى الرئيس المعزول محمد مرسي باعتباره وحده عنوان الشرعية وصاحب القرار³². وبالرغم من كل هذه الجهود المكوكية للوفد إلا أنه لم يصل إلى نتيجة، وقد تركزت مهمة الوفد الدولي في إقناع الإخوان بقبول ما حدث في 3 يوليو وطّي صفحة مرسي، مع تقديم بعض الحوافز لهم ممثلة في إطلاق سراح بعض القيادات، مع الحفاظ على الوضع القانوني والسياسي للجماعة والحزب، وإعادة فتح القنوات الفضائية المغلقة، والسماح لمرشحي الجماعة بخوض أيّ انتخابات دون تضييق، وهو ما رفضته الجماعة³³، وبالتالي أعلنت مؤسسة الرئاسة في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور، في 2013/7/7، فشل جهود الوساطة الدولية لحل الأزمة، وحملت الإخوان المسؤولية عن ذلك³⁴.

³⁰ موقع i24news، 2013/8/11، انظر: <http://bit.ly/1YdJaw3>

³¹ اليوم السابع، 2013/8/4.

³² شبكة سي أن أن، 2013/8/5، انظر:

http://archive.arabic.cnn.com/2013/middle_east/8/5/shatter.visit

³³ موقع قناة الحرة، 2013/8/5، انظر:

<http://www.alhurra.com/content/egypt-usa-efforts-morsi-political-crisis-brotherhood/230231.html>

³⁴ صحيفة النهار، بيروت، 2013/8/8.

ولم تختلف كثيراً جهود لجنة الحكماء التابعة للاتحاد الإفريقي التي زارت قادة التحالف في اعتصام رابعة مطلع آب/أغسطس 2013³⁵، بعد أن التقت مسؤولين رسميين، لكنها على كل حال عادت إلى الاتحاد الإفريقي بتقييمها للموقف والذي ثبت قرار الاتحاد الإفريقي بتجميد عضوية مصر فيه.

والملاحظ بشكل عام على المبادرات التي سبقت فضّ اعتصام رابعة والنهضة هو جديتها، وقوة أصحابها سواء كانوا دولاً أم هيئات أم أشخاصاً، ولكن تمسك طرفي الأزمة كل بموقفه حال دون تحقيق أيّ اختراق، ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن مبادرات أخرى طُرحت إعلامياً خلال تلك الفترة، جاءت من أطراف مدنية مثل حركة 6 أبريل (الجبهة الديمقراطية)، وحزب غد الثورة، وحزب مصر القوية، وبعض المثقفين والسياسيين من التيار المدني، أو حتى إسلامية مثل مجلس شورى العلماء، والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والشيخ محمد حسان؛ ولكنها لم تتجاوز الطرح الإعلامي باستثناء محاولة الشيخ حسان في الأيام الأخيرة للاعتصام، والتي تضمنت تعهداً من السلطة بعدم فضّ الاعتصام بالقوة مقابل عدم خروج مظاهرات من تلك الاعتصامات، كتهيئة لأجواء المصالحة الكاملة لاحقاً، لكن الفضّ تمّ بعد ذلك بالقوة وانتهت بذلك تلك المبادرة³⁶.

ج. فضّ الاعتصامات وعودة للانسداد:

لم يوقف فضّ اعتصام رابعة والنهضة المبادرات، بل جاءت مبادرة هذه المرة من قلب السلطة وتحديداً من زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء في 2013/8/21، أي بعد فضّ الاعتصامات بأسبوع واحد. وتتضمن المبادرة التي طرحها بهاء الدين 12 بنداً، أهمها نبذ العنف، واستكمال خريطة الطريق بما يضمن مشاركة كل القوى، مع رفض العزل أو الإقصاء السياسي، لكن الرفض للمبادرة جاء من داخل الحكومة، وحتى لا تخرج نائب رئيسها فقد عدت أن المبادرة جيدة لكن التوقيت غير مناسب، وكان ذلك الموقف هو أحد الأسباب لاستقالة بهاء الدين لاحقاً من الحكومة والتي قبلها رئيس الحكومة حازم الببلاوي في 2014/1/30³⁷.

³⁵ المصري اليوم، 2013/8/3.

³⁶ مبادرات التوافق الوطني ومعضلة عودة مرسى، المصري اليوم، 2013/8/12، انظر:

<http://www.almasryalyoum.com/news/details/319556#>

³⁷ الشروق، 2013/8/20، انظر: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=20082013&id=0575af79-5613-42ca-9d09-8cd05162d861>

ومع الاستعداد للاحتفال بذكرى 6 تشرين الأول/أكتوبر والذي واكب مرور أربعين يوماً على فضّ الاعتصامين، تجددت التحركات، وكان أبرزها لقاء المفكر الكبير والفقيه الدستوري أحمد كمال أبو المجد بممثلين عن تحالف دعم الشرعية في 5 تشرين الأول/أكتوبر، وهم: محمد علي بشر وزير التنمية المحلية السابق، وعمرو دراج وزير التخطيط السابق، وعماد عبد الغفور مساعد رئيس الجمهورية السابق³⁸.

فقد طرح أبو المجد خلال اللقاء مجموعة من الأفكار والآراء والحلول علّها تسهم في حلحلة الأزمة، وتسلمّ بشر هذه الأفكار والآراء مكتوبة، ووعده بمشاورة بعض القيادات في الجماعة والرد عليها خلال أيام قليلة. وأهم ما تضمنته مبادرة أبو المجد هو ضرورة الاستقرار على الحل الدستوري والسعي فوراً وبجدية تامة نحو التهدئة، ووقف حملات الملاحقة والاعتقال والاعتداء على المظاهرات السلمية، ومعاملة الشهداء والمصابين معاملة واحدة مثل معاملة شهداء ومصابي ثورة 25 يناير. ومن الواضح أن مبادرة أبو المجد كانت عملية، وقد راعت نسبياً احتياجات الطرفين دون أن تخرج طرفاً بشكل مباشر، فعلى الرغم من أنها لم تتضمن توصيفاً لما حدث بأنه انقلاب أو ثورة، كما لم تتضمن نصاً مباشراً عن عودة مرسى، أو عودة مجلس الشورى، إلا أنها تحدثت عن الحل الدستوري وفقاً لدستور 2012 الذي ما يزال صالحاً برأي البعض (التحالف) مع احتياجه لبعض التعديلات³⁹.

أثيرت تساؤلات حول توقيت مبادرة أبو المجد التي جاءت قبيل الاحتفال بذكرى 6 تشرين الأول/أكتوبر، والهدف من ورائها؛ أي محاولة امتصاص زخم التحركات الشعبية، خصوصاً أن قوى التحالف كانت قد أعدت للاحتفال عُدّة كبرى أزجعت السلطات الأمنية، وكانت المبادرة بعد تواصل مع أعضاء المجلس العسكري الذين باركوا الفكرة حسبما صرّح أبو المجد نفسه⁴⁰، ولكن بعد مظاهرات 2013/10/6 التي سقط فيها الكثيرون، هدأت تحركات أبو المجد، بل أدلى بتصريحات صحفية تضمنت نقاطاً لم ترد في المبادرة من شاكلة ضرورة اعتراف الإخوان وتحالف الشرعية بثورة 30 يونيو،

³⁸ وقف التصعيد والاعتقالات.. الوساطة الوطنية مقبولة.. والاستقواء بالخارج مرفوض... الشروق، 2013/10/9، انظر: <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09102013&id=b01ae08f-6926-4c57-afce-dc5216b0c879>

³⁹ المرجع نفسه.

⁴⁰ الدكتور أحمد كمال أبو المجد: قيادات "الإخوان" في سجن طرة أفضلت مبادرة التهدئة (حوار)، المصري اليوم، 2013/10/24، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/331931>

والإقرار بخريطة الطريق التي وضعها الجيش؛ وهو ما تسبب في إعلان محمد علي بشر رفضه لهذه المبادرة بعد أن أظهر أبو المجد انحيازه لطرف على حساب طرف⁴¹. في المقابل، قال أبو المجد: "إن قيادات الإخوان في السجون هي من رفضت الوساطة"⁴². غير أن أبو المجد أقرّ في حوار مع موقع التحرير نُشر في 2015/7/7، أي بعد مرور عام على حكم السيسي، أن مصر تعيش في ظلّ حكم عسكري بلباس مدني، حيث قال "قناعتي الكاملة وما أراه، تؤكد لي أننا نعيش حالياً في ظلّ حكم عسكري يتدثر بغطاء مدني وليس العكس، وأريد أن أقول هنا في هذا الإطار إن الشخص العسكري إذا رأى شيئاً يقول له "كن فيكون"، ونزع هذه العقيدة صعب للغاية"⁴³.

بعد أيام على مبادرة أبو المجد، وتحديداً في 2013/10/17، كان حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أحد وجوه المعارضة لحكم الرئيس مرسى قد طرح مبادرة أيضاً، وهي المبادرة ذاتها التي أعاد طرحها في 2014/2/4. وتتضمن المبادرة بعض الإجراءات التي تمهد لمصالحة وطنية شاملة ونهاية للأزمة الراهنة، من خلال:

- تشكيل لجنة حكما برئاسة هيكلمن بين أعضائها البشري، والعوا، وهويدي، وحجازي.
- تعيين وسيط محايد يحظى بقبول طرفي الصراع لإجراء المفاوضات والاتصالات.
- على رأس أهداف المفاوضات: هدنة للتهديئة تستهدف وقف المظاهرات والاحتجاجات والقصف الإعلامي المتبادل، مقابل الإفراج عن القيادات التي لم يثبت تورطها في جرائم يعاقب عليها القانون.
- تشكيل لجنة تقصي حقائق محايدة للتحقيق في أعمال العنف التي وقعت منذ 25 يناير، على أن تنتهي اللجنة من تقريرها خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.
- لكل التيارات أياً كانت مرجعيتها الحق في تشكيل أحزاب وممارسة النشاط السياسي.

⁴¹ اليوم السابع، 2013/10/19، انظر:

<http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/1302636#.Vv5dfJx95Mw>

⁴² الدكتور أحمد كمال أبو المجد: قيادات "الإخوان" في سجن طرة أفشلت مبادرة التهديئة (حوار)، المصري اليوم، 2013/10/24.

⁴³ بالفيديو والصور.. أحمد كمال أبو المجد: السيسي أصبح مخيفاً، موقع التحرير، 2015/7/7، انظر: <http://www.tahrirnews.com/posts/251610>

• البحث عن آلية تضمن مشاركة الجميع في الانتخابات البرلمانية ثم في الانتخابات الرئاسية⁴⁴.

وعلى الرغم من أن مبادرة حسن نافعة لم تلقَ ردوداً إيجابية من طرفي الأزمة آنذاك، إلا أن ميزتها أنها قدمت توصيفاً يبدو مقبولاً إلى حد ما من طرفي الأزمة، وذلك بذكره نقاط ضعف وقوة كل طرف، والتي لا تمكّن أحدهما من كسر الطرف الآخر وكسب المعركة بشكل كامل.

ومن المبادرات أيضاً، مبادرة أطلقها حزب البديل الحضاري وهو من مناهضي الانقلاب، وتقوم المبادرة:

على أساس فكرة الاستفتاء على خارطة الطريق وانتظار موقف الشعب منها، بحيث تأخذ شرعيتها من الشرعية الشعبية، وليس بالفرض من قبل المتولين إدارة الدولة حالياً. وأنه في حال الموافقة الشعبية على الخارطة، يتم اعتمادها رسمياً وتشكيل مجلس رئاسي مدني، مكوّن من كل الفصائل ومؤسسات الدولة، يقوم بإدارة الدولة والإعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية بعد ستة أشهر من تاريخ توليه. أما في حالة رفض الخارطة من قبل الشعب، فيعني ذلك عودة الرئيس المعزول محمد مرسي إلى سدة الحكم، ويقوم بتفويض صلاحياته لرئيس مجلس وزراء يتفق عليه القوى السياسية، ويقوم بإدارة البلاد والإعداد للانتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في مدة لا تتجاوز 6 أشهر⁴⁵.

وإذا كان الإعلام الحكومي والخاص قد قام بمهمة الرفض للمبادرة نيابة عن السلطة الحاكمة، فإن المتحدث باسم "التحالف الوطني لدعم الشرعية" مجدي قرقر أعلن رفض التحالف لها أيضاً، التزاماً برؤيته الاستراتيجية التي أصدرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2013⁴⁶.

وإزاء تعدد المبادرات واحتمالات تقديم مبادرات جديدة عمدت مؤسسة الرئاسة، وعلى لسان الرئيس المؤقت عدلي منصور، للإعلان عن إغلاق باب التصالح مع الإخوان، بحجة تزايد أعمال العنف و"الإرهاب" التي حملت مسؤوليتها الإخوان، وتساءل

⁴⁴ صحيفة المصريون، القاهرة، 2014/2/4، انظر: <http://bit.ly/22XfQdZ>

⁴⁵ مبادرة جديدة.. "البديل الحضاري" يطالب بالاستفتاء على خارطة الطريق، المصريون، 2014/2/12، انظر: <http://bit.ly/1VPTD0e>

⁴⁶ صفحة التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب الرسمية، موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، انظر: <https://www.facebook.com/AllianceSupportingLegitimacy>

منصور” إذا كنت تتحدث عن المصالحة مع جماعة الإخوان المسلمين، فبعد أن استعاد الشعب المصري وعيه السياسي... هل يمكن اتخاذ أي قرار في هذا الشأن دون موافقته أو رضاه؟ أشك في ذلك“⁴⁷. في الوقت نفسه، حرص التحالف الوطني لدعم الشرعية على توضيح موقفه من المبادرات في بيان خاص حمل عنوان ”موقف التحالف الوطني لدعم الشرعية الثابت من المبادرات المطروحة للخروج من الأزمة المصرية“. وأشار التحالف في بيانه إلى الثوابت التي ينبغي احترامها لقبول أي مبادرة، ومنها:

- السعي لتحقيق أهداف ثورة 25 يناير المجيدة في العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، في مواجهة الخطة المنهجية للانقلابيين لتفتيت هذه الثورة منذ بدايتها.
- إنهاء الانقلاب العسكري والدولة البوليسية، والعودة إلى المسار الديموقراطي واحترام إرادة الشعب في تقرير مصيره.
- التأكيد على هوية مصر العربية الإسلامية، بالمفهوم الحضاري، الذي شارك في بنائه كل أبناء مصر من مسلمين ومسيحيين على السواء.
- الحفاظ على الأمن القومي، بما يستلزم رفع يد المجلس العسكري عن السياسة وعودة الجيش لثكناته.
- استقلال القرار الوطني، والحفاظ على الدولة المصرية، وعلى وحدة الوطن وتماسك أبناء الشعب. وبناء عليه، فالمناخ الحالي الذي تعيشه مصر لا يمكن معه إجراء أي حوار جاد أو أن يساعد على نجاح أي مساع مخصصة للخروج من الأزمة⁴⁸.

ثانياً: سلوك السيسي تجاه الإخوان وقوى المعارضة:

1. دور المجلس العسكري في الحياة السياسية بعد الانقلاب:

في 2014/3/26، وبعد شهور من التكهنات، أعلن المشير عبد الفتاح السيسي استقالته من منصب وزير الدفاع المصري وترشحه للرئاسة. وتم ترقية صدقي صبحي، رئيس

⁴⁷ موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2014/2/3، انظر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/02/140203_egypt_interim_president.shtml

⁴⁸ موقع أمل الأمة، 2014/2/16، انظر:

<http://www.amlalommah.net/new/index.php?mod=article&id=48111>

أركان الجيش المصري السابق تحت قيادة السيسي، إلى رتبة فريق أول — وهي أقل من رتبة مشير بدرجة واحدة — ورُشح لتولي منصب وزير الدفاع الجديد، في حين أصبح محمود حجازي الرئيس الجديد لأركان حرب القوات المسلحة. وأفضت عملية إعادة هيكلة المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري) إلى تعيين أقرب حلفاء السيسي في مناصب رئيسية، وإمداده بقاعدة قوية للدعم العسكري والنفوذ بعد فوزه بالرئاسة⁴⁹.

وجاءت إعلانات الـ 26 من آذار/ مارس أيضاً في أعقاب بروز تطوّرين خلال تلك الفترة؛ ففي 2014/2/24، أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور القانونين 18 و20 لتعديل أجزاء من القانون رقم 4 لسنة 1968. وقد نصّ القانون الأول الجديد على أن وزير الدفاع يجب أن يشغل رتبة لواء لمدة خمسة أعوام على الأقل، ويجب أن يلعب دوراً مركزياً داخل القوات المسلحة قبل تعيينه. وقد تمّ نشر القانون بعد شهر تقريباً من ترقية السيسي إلى رتبة مشير وحصوله على موافقة المجلس العسكري لخوض انتخابات الرئاسة، قبل أسابيع فقط من استقالته. واستعادة للأحداث الماضية، كانت الحكومة على ما يبدو تتوقع استقالة السيسي، وقامت بوضع الأساس القانوني لعمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة تحت قيادة صدقي صبحي، خليفة السيسي المعين⁵⁰.

ووفقاً لقانون رقم 20، الذي أضيف الطابع الرسمي على هيكل المجلس العسكري الجديد ومهمته، يتكون المجلس من 25 عضواً، بمن فيهم وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان. وبإمكان الرئيس ووزير الدفاع، اللذين سيبقيان في منصبهما خلال فترتين من رئاسة الجمهورية، تعيين أعضاء في المجلس العسكري، وسوف يستمر وزير الدفاع في رئاسة المجلس إلا عند حضور الرئيس لأحد الاجتماعات. أما الأمين العام لوزارة الدفاع، محمد فريد حجازي، الذي له تاريخ طويل كمسؤول عسكري، فيشغل منصب سكرتير المجلس العسكري. وعلى نطاق أوسع، نصّ القانون على أن المجلس العسكري سوف "يحدد الأهداف والمهام الاستراتيجية للقوات المسلحة" بطريقة تساعد على تحقيق

⁴⁹ جلعاد وينج، كبار قادة الجيش الجدد في مصر، موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2014/3/26، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-new-military-brass> انظر:

⁵⁰ المرجع نفسه.

”المصالح السياسية... التي تحددها القيادة السياسية“، بالإضافة إلى الإشراف على جميع القضايا العسكرية والدفاعية ذات الصلة⁵¹.

وعقب إصدار القانونين الجديدين، قرر السيسي إعادة تشكيل أعضاء المجلس العسكري في 2014/3/17، وهي خطوة غير تقليدية بالنظر إلى أن مثل هذه التغييرات تجري عادة مرتين كل سنة، في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو. وقد أبقى ثلاثة مقاعد شاغرة في المجلس من خلال إحالة إبراهيم نصوحى ومصطفى الشريف على التقاعد وتعيين محمد عرفات، قائد ”المنطقة الجنوبية العسكرية“، رئيساً لـ ”هيئة التفيتش“. وفي تغييرات أخرى، تم تعيين أحمد وصفي، القائد السابق لـ ”الجيش الثاني الميداني“، مديراً جديداً للتدريب⁵².

قبيل وصول السيسي إلى الرئاسة وأدائه اليمين الدستورية في 2014/6/8، جهّز الدولة لحكمه بوسيلتين: الأولى تتعلق بتعيين مجموعة من الضباط والجنرالات في أماكن حساسة تضمن له السيطرة على مفاصل الدولة، والثانية استئصال وقمع المعارضة الحقيقية، وترك الأحزاب والقوى التي شاركت في الانقلاب أو أيدته وباركت حدوثه⁵³.

وكشف معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy أن 25 جنراً يحكمون مصر منذ 3 يوليو، وهم الدائرة المقربة من السيسي، وأن عدداً من أقرب حلفاء السيسي يشغلون مناصب رئيسية داخل المجلس العسكري والقوات المسلحة، ”بمجرد أن يصبح رئيساً، فسوف يكون بوسعه الاعتماد على دعمهم، وامتثالهم، والأهم من ذلك ولائهم له“⁵⁴.

ومنذ ذلك الحين تبنى وزير الدفاع في حينه عبد الفتاح السيسي وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة سياسة يظهرون بموجبها بصورة أكثر أمام العامة. وعلى الرغم من أن السلطة واقعة من الناحية الفنية ضمن صلاحيات الحكومة المدنية التي تم تعيينها مباشرة بعد الانقلاب على مرسى، إلا أن الجيش ظل هو اللاعب الأكثر محورية. وقد

⁵¹ المرجع نفسه.

⁵² المرجع نفسه.

⁵³ المرجع نفسه.

⁵⁴ المرجع نفسه.

تجلت هذه الديناميكية بوضوح في أثناء عملية صياغة الدستور في أواخر سنة 2013. وعلى الرغم من وجود ممثل رسمي للجيش، محمد مجد الدين بركات، في لجنة صياغة الدستور، وأن مساعدتي وزير الدفاع، محمد العصار وممدوح شاهين، قد شاركا في المناقشات المتعلقة بالقوات المسلحة، ذكرت التقارير أن السيسي تدخل بنفسه للمساعدة في التوصل إلى حل وسط عندما وقعت أزمة بشأن المواد المتعلقة بسلطة الجيش⁵⁵.

وبالإضافة إلى ذلك، خاطب السيسي الجمهور بشكل متكرر بشأن طموحاته السياسية، وخصوصاً منذ كانون الثاني/يناير 2014. كما أنه تحدث بشأن التنمية المحلية والاقتصاد والتحديات الأمنية في مصر. لا شك أن استقالته وقرار خوضه سباق الرئاسة عكس انخراط الجيش بصورة أعمق في الحياة السياسية.

2. النهج الأمني:

تميّز العامان اللذان تليا الانقلاب على مرسي، بكونهما أشد الأعوام عنفاً وقمعاً في تاريخ مصر المعاصر. فمِنذ تصدي الجيش المصري للاحتجاجات الحاشدة المنددة بالإطاحة بمرسي، لقي ما لا يقل عن 1,800 مدني حتفه، وتمّ سجن عشرات الآلاف من المواطنين، وفُرضت قيود شديدة على وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والنشاطات الاحتجاجية. وقد اتبعت سلطة الانقلاب الخيارات الأمنية في مواجهة جماعة الإخوان ومعارضى الانقلاب، ما أدى إلى وصول الأزمة في مصر لمستويات خطيرة، وبات أي حديث عن الحوار والمصالحة درباً من الخيال.

وبعد وصول السيسي إلى سدة الحكم، استمرت السلطة في اتباع النهج الأمني في تعاملها مع معارضى الانقلاب، ودعّمت هذا المسار بمنظومة من القوانين والإجراءات، تزامن ذلك مع ازدياد حالة السخط لدى الشارع المصري؛ حيث أن الكثير من هذه القوانين والإجراءات نالت من إنجازات ثورة 25 يناير، كما أن الكثير منها لم يكن يعكس تطلعات وطموحات من شارك في تظاهرات 2013/6/30، وأيد انقلاب 3 يوليو.

فبعد اغتيال النائب العام المصري هشام بركات في 2015/6/29، حملّ السيسي جماعة الإخوان مسؤولية قتله وتعهد بشن حملة ضدّ "الجماعة" تكون أكثر قسوة

⁵⁵ المرجع نفسه.

من أي وقت مضى، وتشمل تمرير قوانين أكثر صرامة لضمان تنفيذ أحكام الإعدام بعناصر الإخوان الذين حُكم عليهم بالإعدام بشكل عاجل⁵⁶.

وفي أعقاب ذلك، أقدمت الأجهزة الأمنية على تصفية 13 قيادياً من الإخوان المسلمين كانوا مجتمعين في شقة في مدينة السادس من أكتوبر، وادعت السلطات المصرية أن المتواجدين بالشقة كانوا مسلحين، وهو ما استدعى قوات الأمن للتعامل معهم وإطلاق النار عليهم. إلا أن القيادي في جماعة الإخوان جمال عبد الستار، أوضح أنه "تم اعتقال بعض هؤلاء قبل ساعات من تصفيتهم، حيث تم حجزهم بالشقة التي كانوا يجتمعون بها، وقتلهم"⁵⁷.

وكشف محمد منتصر المتحدث الإعلامي باسم الإخوان المسلمين، أن القيادات التي تم "إعدامها ميدانياً" كانت مجتمعة لمناقشة إعالة يتامى الشهداء، وأنهم كانوا عزلاً. مضيفاً أن "المجتمعين الذين قتلوا أعضاء باللجنة المركزية لدعم وكفالة أسر الشهداء والمعتقلين، وعلى رأسهم مسؤول اللجنة عبد الفتاح محمد إبراهيم، ورئيس اللجنة القانونية المحامي ناصر الحافي، و7 آخرون"⁵⁸.

وكشفت مصادر إعلامية في الإخوان، أسماء بعض الذين جرى اغتيالهم، وهم: "عبد الفتاح محمد إبراهيم، عبد الرحيم محمد، طاهر محمد إسماعيل، مسؤول مكتب وسط الدلتا بجماعة الإخوان طه إسماعيل، مسؤول مكتب الإخوان بالمنوفية، جمال خليفة، رئيس اللجنة القانونية في الإخوان ناصر الحافي"⁵⁹.

شكلت هذه الحادثة مذعطفاً خطيراً في سلوك السلطة تجاه معارضيه خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، وأتت هذه العملية كتطبيق عملي لتوجهات السيسي، والتي وردت خلال تشييع جنازة النائب العام هشام بركات، في 2015/6/30، منتقداً بطء الإجراءات في المحاكمات، داعياً إلى إجراءات استثنائية لتسريع المحاكمات بقضايا

⁵⁶ أريك تراجر، البؤس الدائم في مصر: ما سبب استقرار نظام السيسي؟، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2015/7/21، انظر: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/egypts-durable-misery-why-sisis-regime-is-stable>

⁵⁷ صحيفة العربي الجديد، لندن، 2015/8/1، انظر: <http://bit.ly/1FRPYST>

⁵⁸ المرجع نفسه.

⁵⁹ المرجع نفسه.

”الإرهاب“، حيث قال: ”يد العدالة الناجزة مغلوطة بالقوانين، وأن الدولة لن تصبر على ذلك وسيتم تعديل القوانين“⁶⁰.

لا شك أن إجراءات القمع التي اتخذتها الأجهزة الأمنية بعد انقلاب 3 يوليو رسخت سلطة الانقلاب ومنعت انهيار النظام، لكن بقاء النظام لا يعتمد على طول أمد حكم السيسي. فعلى الرغم من أن النظام غالباً ما يقدم السيسي باعتباره رجلاً ”قوياً“ يشبه الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر، غير أنه عند الإمعان في النظر، يظهر لنا كمدير تنفيذي لتحالف غير مترابط من المؤسسات وأصحاب المصالح الذين دعموا الإطاحة بمرسي سنة 2013، وأيدوا ترشيح السيسي للانتخابات الرئاسية سنة 2014. ويضم هذا التحالف عدداً من مؤسسات الدولة مثل الجيش والاستخبارات والشرطة والقضاء، وكذلك كيانات غير حكومية تشكل ملحقات الدولة في الريف، مثل العشائر القوية في دلتا النيل والقبائل في صعيد مصر. كما يلقي النظام دعماً حاسماً من قطاع رجال الأعمال ووسائل الإعلام الخاصة، والذين أدوا دوراً بارزاً في حشد الجماهير ضد مرسي قبل عامين⁶¹.

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين السياسي والعنف الشديد الذي أعقب الإطاحة بمرسي، فإن مراكز القوة ظلت موحدة لأكثر من عامين وحتى يومنا هذا لسبب رئيسي واحد: أنها تشترك في مصلحة تدمير جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تهدد مصالحها بشكل كبير، في أثناء حكم مرسي الذي دام 369 يوماً⁶².

بطبيعة الحال، إن تقارب هذه المؤسسات وأصحاب المصالح ليس بالجديد، بل يعود إلى عهد مبارك. ولكنهم لم يكونوا يوماً بهذا القرب. ففي عهد مبارك، على سبيل المثال، نظر الجيش إلى وزارة الداخلية كونها منافساً له، وهو السبب الذي دعا كبار الضباط إلى الوقوف جانباً عندما انهارت قوات الشرطة خلال الأيام الأولى من الانتفاضة سنة 2011. وبالمثل، فإن بعض وسائل الإعلام الخاصة، الأكثر شعبية، نشرت الانتهاكات التي مارسها الشرطة في عهد مبارك وكانت من أشد منتقدي النظام العسكري الذي حكم مصر لمدة 16 شهراً بعد الإطاحة بمبارك. كما وبرزت أيضاً انقسامات داخل مراكز

⁶⁰ موقع روسيا اليوم، 2015/6/30، انظر: <http://bit.ly/1U8wLa0>

⁶¹ أريك تراجر، مرجع سابق.

⁶² المرجع نفسه.

القوى موضع البحث، مثل الخلاف بين القيادة العسكرية المتقادمة في السن والضباط الأصغر سناً، ذلك الخلاف الذي قام مرسى بإصلاحه في آب/ أغسطس 2012، عندما طرد كبار قادة الجيش وعين السيسي وزيراً للدفاع⁶³.

لكن التوترات في صفوف النظام لم تتلاشَ تماماً —بطبيعة الحال، كما أشار مايكل حنا من "مؤسسة القرن" Century Foundation في تقرير له. وقد ظهر ذلك من خلال التسريبات الهاتفية للمكالمات التي أجراها كبار المسؤولين العسكريين، والانتقادات الناشئة لوسائل الإعلام ضد وزارة الداخلية، والكراهية المطلقة للمؤسسة الأمنية تجاه قائد القوات الجوية السابق والمرشح الرئاسي السابق أحمد شفيق، وكلها إشارات تُظهر انقساماً داخل النخبة الحاكمة. ولكن في كل حالة وحتى كتابة هذا التقرير، تددت التوترات بسرعة، ذلك لأن مكونات النظام المختلفة أصبحت في النهاية أكثر توحداً في هدفها "تدمير جماعة الإخوان المسلمين"، من انقسامها بسبب أي عامل آخر⁶⁴.

نتيجة لتركيز النظام القائم على أحادية التفكير تجاه الإخوان المسلمين، يتمتع الرئيس السيسي بمساحة كبيرة لإصدار المراسيم وتعزيز صلاحياته القانونية من تلك التي تمتع بها مرسى في أي وقت مضى. ففي 2015/7/11، أصدر السيسي قانوناً جديداً يمنحه الحق في عزل مسؤولي وكالات الرقابة المصرية المستقلة الأربع في مصر. وقد جاء في مضمون القرار بالقانون رقم 89 لسنة 2015، أنه "يجوز للرئيس إعفاء رؤساء وأعضاء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية"، إلا أن القرار حدد الحالات التي يمكن فيها الإعفاء. ومن تلك الحالات "إذا قامت بشأنه دلائل جديّة على ما يمس أمن الدولة وسلامتها"، أو "إذا فقد الثقة والاعتبار"، أو "إذا أحل بواجبات وظيفته، بما من شأنه الإضرار بالمصالح العليا للبلاد، أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة"، أو "إذا فقد أحد شروط الصلاحية للمنصب الذي يشغله لغير الأسباب الصحية". وعدّ حقوقيون أن القرار يتعارض مع المادة 216 من الدستور المصري، التي تمنح رؤساء الأجهزة الرقابية حصانة من الإعفاء "إلا في الحالات المحددة بالقانون"⁶⁵.

⁶³ المرجع نفسه.

⁶⁴ المرجع نفسه.

⁶⁵ موقع مصراوي، 2015/7/11، انظر: <http://bit.ly/1O29NgS>

على الرغم من القرارات التي اتخذها السيسي والتي أدت في أغلبها إلى حصر السلطات بيده، إلا أن مناورات السيسي تمت في ظل انعدام لأي معارضة، فيما أثارت قرارات مرسي التي تناولت موضوع السلطات احتجاجات استُغلت لإنهاء حكمه وتنفيذ الانقلاب عليه.

وفي أغلب الأحوال ما يزال عزم النظام على مكافحة الإخوان عاملاً سياسياً راجحاً، ومن المرجح أن يبقى كذلك لبعض الوقت. فعلى الصعيد الداخلي، ما يزال العديد من المصريين ينظرون إلى "الجماعة" باعتبارها قوة مزعومة للاستقرار، نظراً إلى عدم اليقين السياسي الكبير من العام المضطرب الذي أمضاه مرسي في السلطة واتهامات الإخوان المسلمين بالوقوف وراء الهجمات التي وقعت على البنية التحتية. وقد لا يكون هؤلاء المصريون متحمسين للسيسي، لكنهم يرون تماسك نظامه الداخلي العامل الوحيد الذي يمنع البلاد من الانزلاق إلى فوضى انعدام الحكم والاستقرار التي تعيشها دول العراق وليبيا وسورية⁶⁶.

ومع ذلك، الجدير بالذكر أن سياسة النخبة التي يقوم عليها استقرار النظام غالباً ما تكون مبهمة. فعدد قليل من المراقبين الخارجيين، إن وجدوا، كانوا على علم بالانقسامات داخل الجيش المصري التي بلغت ذروتها من خلال تعيين السيسي وزيراً للدفاع في آب/ أغسطس 2012، ولا أحد يستطيع أن يعرف على وجه التأكيد عما إذا كانت تظهر انقسامات مشابهة تحت السطح قد تغير قواعد اللعبة. بيد أن أحداً لا يفهم هذه المخاطر أفضل من المؤسسات والمصالح المكونة للنظام. وبما أنهم جميعاً يخشون من قيام جولة أخرى تسفر عن تغيير النظام، مما يعني موتهم، فإنهم على الأرجح سيستمررون في التركيز على حملة مكافحة الإخوان التي توحدتهم، بدلاً من السماح للخلافات الداخلية بالتصاعد إلى حد كبير. وبعبارة أخرى، يمكن الحفاظ على الوضع القائم في مصر، ولكن إذا ما انهار فجأة، فسيكون عبارة عن حمام من الدم⁶⁷.

وفي الوقت نفسه، تُظهر الفترة الماضية، منذ الانقلاب حتى كتابة هذه السطور، السرعة التي يمكن أن يتحول فيها الرأي العام، خصوصاً إذا كان هناك اعتقاد بأن الحكومة غير فعالة في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية في

⁶⁶ أريك تراجر، مرجع سابق.

⁶⁷ المرجع نفسه.

البلاد. وقد اعترف السيسي نفسه بوجود هذه التحديات، وأنه سيحتاج إلى التعامل مع البيروقراطية المعقدة من أجل حلّ المشاكل الأكثر إلحاحاً.

وتُشكل الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة في مصر الشاغل الأكبر، لكن هناك عاملاً آخرًا يمكن أن يثير سخطاً شعبياً ضدّ حكومة بقيادة السيسي وهو الغضب من الإجراءات القمعية ضدّ الخصوم السياسيين، لا سيما ضدّ المنتقدين غير الإسلاميين الذين لا يستخدمون العنف. وفي الوقت الراهن، يبدو أن معظم المصريين مستعدون لإعطاء الحكومة مساحة واسعة حول هذه المسألة، في رضاً منهم بقبول الأضرار الجانبية التي يعاني منها دعاة الديمقراطية والمجتمع المدني في نضالهم ضدّ جماعة الإخوان والمتعاطفين معها. بيد أن هناك عتبة غير واضحة المعالم إذا تمّ تجاوزها فإنها قد تقلب موازين الاحترام الشعبي. ونظراً للجهود التي بذلها السيسي حتى الآن لمواءمة عمليات وزارة الداخلية والجيش، فمن المرجح أن يتحمل العبء الأكبر من هذه الانتقادات⁶⁸.

3. نهج المصالحة:

على الرغم من الاستقطاب المجتمعي الحاد وغير المسبوق في تاريخ مصر الحديث، الذي يُهدّد أيّ محاولات لفرض استقرار سياسي أو تعافٍ اقتصادي، فإن عبد الفتاح السيسي ما زال حتى كتابة هذه السطور، يتجنّب الحديث الصريح عن المصالحة. في المقابل يمكن استشفاف تصوّر ضمني لمصالحة شكلية مع الإخوان والقوى الثورية من خلال خطابه والمحيطين به؛ تتمثل في القبول بالأمر الواقع، والانخراط في النظام القائم وفق المساحة المحددة سلفاً لكل فصيل، مع إمكانية تسوية قضايا العدالة للشهداء بتسويات مالية، دون التطرّق لمحاسبة المسؤولين عن القتل؛ ناهيك عن ضمان عدم تكرار هكذا ممارسات في المستقبل⁶⁹.

كان تطرّق السيسي للمصالحة في حواراته الإعلامية بعد الترشّح سلبياً؛ حيث أكد في أول مقابلة تلفزيونية له منذ الانقلاب، ”عدم وجود ما يسمى بجماعة الإخوان المسلمين

⁶⁸ عادل العدوي، تداعيات رئاسة السيسي، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2014/2/28، انظر:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/implications-of-a-sisi-presidency>

⁶⁹ عماد الدين شاهين، عهد السيسي: التحديات والتوقعات، مركز الجزيرة للدراسات، 2014/7/24، انظر:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201462492413205174.htm>

في فترة رئاسته⁷⁰. وفيما أشار إلى أن المصريين يرفضون المصالحة مع الإخوان، قال إنه سيعبر عن إرادة الناخبين إذا فاز بالمنصب، ورأى أن المصريين ”دلوقتي بيقلوا لا (للمصالحة مع جماعة الإخوان)⁷¹، وقال: ”لا يصلح بقاء وجود جماعة بهذا الفكر مجدداً. والمصريون أصدروا حكمهم عليها، فما فعله الإخوان إساءة بالغة للمصريين ليس فقط خلال الثمانية أشهر⁷².

وفي أول خطاب له بعد توليه الرئاسة، أكد السيسي على أن ”لا تهاون ولا مهادنة مع من يلجأ إلى العنف“، وقال: ”أتطلع إلى عهد جديد يقوم على التصالح والتسامح (...). باستثناء من أجرموا في حق الشعب واتخذوا من العنف منهجاً“، في إشارة واضحة إلى جماعة الإخوان المسلمين: وأضاف ”أقولها واضحة جلية، من أراقوا دماء الأبرياء وقتلوا المخلصين من أبناء مصر لا مكان لهم في هذه المسيرة⁷³.

هذا الخطاب متسق تماماً مع تصوّر النظام للانتصار في المعركة ضدّ الثورة؛ فبفرض الأمر الواقع، حتى لو استمرّ القمع لفترة ما، وبغض النظر عن نتائجه، يُظنُّ أن الجميع سيخضع للسلطة الجديدة، وينصاع لمطالبها؛ على الرغم من هذا كله، فقد تساعد تداعيات انخفاض المشاركة في الانتخابات على دفع النظام لتقديم تنازلات؛ تتمثل في تخفيف القبضة الأمنية، ومحاولة احتواء الشباب؛ لعزل الإخوان ودفعهم للقبول بخريطة الطريق، أو الانجرار للعنف⁷⁴.

على الرغم من انتهاج النظام في عهد السيسي سياسة الإقصاء والقمع في حقّ خصومه ومعارضيه، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، واستمرار رفعه شعار ”لا مصالحة مع الإخوان“، إلا أن المعارضة السياسية وعلى رأسها الإخوان استمرت في ممارسة الضغط المتصاعد على النظام، من خلال الشارع، في ظلّ عدم قدرة النظام على الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب؛ فالأوضاع الاقتصادية، والأمنية، والسياسية، ازدادت سوءاً يوماً بعد يوم.

⁷⁰ السيسي: لا مكان لـ ”الإخوان“ في عهدي وصباحي يريد ”جيشاً يحمي ولا يحكم“، صحيفة اليوم، الرياض، 2014/5/6، انظر: <http://www.alyaum.com/article/3137678>

⁷¹ العربي الجديد، 2014/5/5، انظر: <http://bit.ly/25OMDXV>

⁷² السيسي: لا مكان لـ ”الإخوان“ في عهدي وصباحي يريد ”جيشاً يحمي ولا يحكم“، اليوم، 2014/5/6.

⁷³ السيسي: لا تهاون ولا مهادنة مع من يلجأ للعنف، الجزيرة.نت، 2014/6/8، انظر: <http://bit.ly/1YhkuDe>

⁷⁴ عماد الدين شاهين، مرجع سابق.

لم تقتصر حالة التردّي على الدائرة المحلية فحسب، بل انعكست بعض المتغيرات والأحداث الإقليمية والدولية على واقع النظام المصري، فزادته تعقيداً وإرباكاً؛ ففي مطلع سنة 2015 ظهر أن هناك تبديلاً في السياسة الخارجية السعودية تجاه أركان الحكم في مصر؛ بعد وفاة العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز، وتسلم الملك سلمان بن عبد العزيز مقاليد الحكم هناك، وبدأ أن هناك سياسة براجماتية تتبعها المملكة تجاه الملفات الساخنة في المنطقة، خصوصاً بعد دخول الأوضاع في اليمن في منعطف خطير، وتأزم الوضع في كل من سورية وليبيا، وحيث لا يخفى على أحد الحضور الذي تتمتع به جماعة الإخوان المسلمين في كل من اليمن، وسورية، وليبيا.

وفي هذا السياق تشير معلومات سبق وأن سربتها بعض الدوائر السياسية المقربة من السعودية في لبنان، إلى لقاء عقده مسؤولون سعوديون نافذون في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، مع المعارض الليبرالي أيمن نور، حيث بررت اللقاء معه حينها بأنه مقرب من جماعة الإخوان، وكان من ضمن إدارة الرئيس السابق محمد مرسي، وهذه اللقاءات تمت بناء على طلب نور⁷⁵.

وما أكد صحة المعلومات الكاتب والصحفي البريطاني ديفيد هيرست David Hearst، في مقال له نُشر على موقع هافينغتون بوست Huffington Post، وحمل عنوان "انقلاب ناعم داخل القصر السعودي"، قال فيه "إن هذا اللقاء سعى له كبار مستشاري ولي العهد — وقتها — سلمان بن عبد العزيز، وأن هذا اللقاء ضمن محاولتين رئيستين من جانب مسؤولين سعوديين للاتصال، وإقامة روابط برموز في المعارضة المصرية، لبحث مبادرة مصالحة مع الإخوان". وأكد هيرست على المعلومة السابقة في سياق تطرقه لسيناريوهات تبدل الموقف السعودي تجاه عدد من قضايا المنطقة، ورأى أن اللقاء سابق الذكر، مؤشر مهم على أن المنظومة السعودية الجديدة، تُفكر في مبادرة مصالحة مع الإخوان المسلمين، لمواجهة الأخطار التي تهدد المملكة وعلى رأسها تعاظم النفوذ الإيراني في باحتها الخلفية، اليمن، التي سيطر الحوثيين فيها على الحكم⁷⁶.

⁷⁵ David Hearst, "A Saudi Palace Coup," site of Huffington Post, 25/3/2015, http://www.huffingtonpost.com/david-hearst/a-saudi-palace-coup_b_6531246.html

⁷⁶ Ibid.

يبدو أن إرهابات مرحلة جديدة من العلاقة بين النظام والإخوان، مدفوعة بضغوط إقليمية ومحلية، بدأت تتشكل في أواخر سنة 2015، لكن في وتيرة بطيئة وبصورة غير واضحة المعالم، إلا أن ما يمكن أيّ يُقرأ في ثنايا تصريحات السيسي في تلك الفترة، أعطى انطباعاً أن هناك تغييراً ما في موقف النظام تجاه الإخوان، ففي هذا السياق يمكن أيّ يُوضع تصريح السيسي لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) BBC رداً على سؤال: هل ممكن لجماعة الإخوان المسلمين أن تلعب دوراً مرة أخرى في مستقبل مصر؟ حيث أجاب: ”إن الإخوان المسلمين جزء من مصر، والشعب المصري يجب أن يقرر أي دور يمكن أن يلعبوه في المستقبل“، وأكد السيسي أن المئات من الذين حكم عليهم بالإعدام في القضايا المتعلقة بالإطاحة بمرسي لن تنفذ فيهم الأحكام، إما لكونهم حوكموا غيابياً أو لأنهم سيستأنفون الأحكام⁷⁷.

من الممكن القول إن هذه التصريحات قد جاءت في سياق الترويج الإعلامي لنظام السيسي كنظام تصالحي من أجل تسويقه أوروبياً ودفع المجتمع الدولي على الانفتاح عليه، على الرغم من ذلك، طرحت هذه التصريحات العديد من الأسئلة منها: هل النظام المصري غير موقفه ويتجه نحو المصالحة مع الإخوان؟ خصوصاً بعد أن قضت محكمة النقض بالقاهرة، في 2015/11/8، بقبول طعون قيادات من جماعة الإخوان؛ حيث حكمت بإلغاء أحكام المؤبد الصادرة ضدّهم في القضية المعروفة إعلامياً بـ”أحداث البحر الأعظم“، وأمرت المحكمة بإعادة محاكمتهم أمام دائرة جديدة⁷⁸. كما قضت محكمة النقض، في 2015/12/3، بقبول الطعون المقدمة من قيادات الإخوان على الأحكام الصادرة ضدّهم بالإعدام والمؤبد، لاتهامهم في قضية ”غرفة عمليات رابعة“، وقررت إعادة محاكمة المتهمين وبينهم مرشد الجماعة محمد بديع⁷⁹.

من المبكر القول إن قطار المصالحة الوطنية في مصر قد بدأ بالانطلاق، في ظل استمرار الأوضاع والظروف التي أعقبت انقلاب 3 يوليو، وفي هذا السياق يُمكن أن يُقرأ بيان جماعة الإخوان المسلمين في مصر، الذي نشرته في 2015/11/9، على الصفحة الرسمية

⁷⁷ الرئيس المصري يدافع عن القوانين الأمنية المشددة المطبقة في بلاده، بي بي سي، 2012/11/4، انظر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/11/151104_egypt_sisi_defends_security_laws

⁷⁸ قبول طعن قيادات في الإخوان على حكم المؤبد، روسيا اليوم، 2015/11/8، انظر: <http://bit.ly/1U4x3St>

⁷⁹ مصر: محكمة النقض تقبل طعون مرشد الإخوان وقيادات بالجماعة على أحكام بالإعدام شتقاً، سي أن أن، 2015/12/3، انظر: <http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/12/03/egypt-muslim-brotherhood-badie>

للجماعة على موقع فيس بوك Facebook، قالت فيه: "إن نظام عبد الفتاح السيسي لا يمكن أن يستمر، وإنها ترقب تغيرات الواقع وستتثبت على مواقفها أياً كان ما يُدبر حالياً داخلياً وخارجياً". وبحسب البيان، فإنها "تتابع بكل دقة التطورات الحاصلة على الساحة المصرية وترقب تغيرات الواقع وتصاعدها"⁸⁰.

وأكدت الجماعة، في البيان، أن هناك "فشلاً ذريعاً للنظام الانقلابي المجرم في إدارة الملفات الأمنية والخارجية والاقتصادية"، مشددة على أن "كل هذا الفشل لا يمكن معه استمرار هذه السلطة المجرمة"، ووصفت نظام السيسي بالهش. واتهم البيان السلطة الحالية بـ"الخيانة وبيع الوطن"، والمسؤولية عن "الارتقاع الفاحش في أسعار السلع والخدمات الرئيسية ومحاربة البسطاء، أضف إليها جريمة بيع سيناء للصهاينة وقتل الأبرياء، واستكموله بفشل ذريع في حماية المطارات، ومواجهة التغيرات الجوية، مما ترتب عليه غرق وتدمير قرى بأكملها وتشريد ساكنيها دون رعاية أو تعويض مناسب"⁸¹.

يبدو أن جماعة الإخوان ما زالت تراهن حتى كتابة هذه السطور، على عامل الوقت في صراعها مع قادة الانقلاب، فالجماعة قد ترى أن النظام غارق في أزمت عديدة؛ فعلى الصعيد الاقتصادي؛ ما زالت البلاد تعاني من الركود والبطالة وتراجع سعر الجنيه المصري أمام الدولار، حيث قارب سعر الدولار أن يصل إلى عشرة جنيهاً، في ظل غياب استراتيجية واضحة للخروج من هذه الأزمة، ولولا المساعدات التي تقدم من بعض دول الخليج العربي بين الحين والآخر لكانت البلاد أمام وضع كارثي.

أما سياسياً، فالانتخابات البرلمانية التي أقيمت في أواخر سنة 2015، والتي نتج عنها برلمان موالٍ للسلطة مع حضور قوي لرموز عهد مبارك فيه، ومع غياب أحزاب المعارضة الفاعلة في مقدمتها الإخوان، أدخل البلاد في نفق سياسي مظلم، من الصعب الخروج منه في حال بقاء هذه المعطيات. من الواضح أن النظام لم يكتفِ بالسيطرة على البرلمان وتحجيم المعارضة، بل بلغ به الحد إلى سنّ قوانين مفصلة على مقاسه؛ وهو ما حصل تماماً عندما أقال السيسي في 2016/3/28 هشام جنيته رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، على خلفية تصريح سابق لجنيته قال فيه إن كلفة الفساد خلال السنوات

⁸⁰ صحيفة القدس العربي، لندن، 2015/11/10، انظر: <http://www.alquds.co.uk/?p=432708>

⁸¹ المرجع نفسه.

الثلاث الماضية وصلت إلى 600 مليار جنيه (نحو 70 مليار دولار)، وذلك بعد أن وافق مجلس النواب في كانون الثاني/يناير 2016، على قانون كان السيسي قد أصدره في تموز/يوليو 2015، يجيز إعفاء رؤساء وأعضاء الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية من مناصبهم، مما عدّه مراقبون تمهيداً للتخلص من جنيته⁸².

أما أمنياً، فالفشل الأمني ما زال يسود الموقف في البلاد، خصوصاً بعد حادثة خطف طائرة مصرية من قبل راكب مصري أجبرها على التوجه نحو مطار لارنكا في قبرص في 2016/3/29⁸³؛ فتح باب الأسئلة على مصراعيه بشأن إجراءات الأمن والسلامة في المطارات المصرية والخروقات الأمنية، خصوصاً أن هذه الحادثة جاءت عقب أشهر من سقوط طائرة روسية فوق شبه جزيرة سيناء، وتعهد السلطات المصرية بتشديد أمن مطاراتها. كما أن تداعيات حادث قتل السائح الإيطالي جوليو ريجينا Julio Regina بعد خطفه وتعذيبه في شباط/فبراير 2016، ما زالت حاضرة بقوة؛ وقد أدى ضعف رواية الأجهزة الأمنية المصرية حول حيثيات ودوافع هذا الحادث، إلى رفضها من قبل الحكومة الإيطالية، بل والتهديد بإجراءات صارمة تجاه مصر في حال عدم الكشف عن الملابسات الحقيقية لهذا الحادث، مع وجود إشارات عن تورط أحد ضباط الأجهزة الأمنية المصرية⁸⁴. وقد كشف هذا الحادث بالإضافة إلى حوادث أمنية أخرى قامت الأجهزة الأمنية بحرف حقائقها، مدى عودة الفلتان الأمني في البلاد وأساليب القمع وطمس الحقائق التي كانت تمارسه السلطة قبل ثورة 25 يناير.

في ظلّ ما تقدم، فإن الحديث عن المصالحة يتوقّف على تحديد المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في عهدي السيسي ومنصور، وهو ما يعني إدانة النظام الحالي والمطالبة بمحاسبته، وهو ما يتجنّب النظام بكل قوة؛ حيث يعني ذلك سقوطه المدوّي؛ أيّ حديث عن المصالحة سيتضمّن ضمانات عدم تكرار الانتهاكات السابقة، وهو ما يعني فتح باب الحديث عن إصلاح الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة العسكرية، وتدخّل القوات المسلحة في قمع المتظاهرين بالقوّة المميّتة؛ وهو ما سيتمدّد إلى فتح باب الحديث عن

⁸² الجزيرة نت، 2016/3/28، انظر: <http://bit.ly/1UkaA1P>

⁸³ الجزيرة نت، 2016/3/29، انظر: <http://bit.ly/1VR72od>

⁸⁴ موقع عربي 21، 2016/3/30، انظر: <http://bit.ly/1PNR1yS>

وانظر أيضاً: **المصريون**، 2016/3/30، انظر: <http://bit.ly/1U4wDLJ>

سيطرة المدنيين على الأجهزة الأمنية، والمحاسبة على ما ارتكب من جرائم؛ هذه القضايا تعني خسارة الدولة العميقة لكل مزاياها؛ بل وتعرضها للتعرية التي تقود إلى تفككها السريع. أخيراً؛ أيّ حديث عن المصالحة يعني إعادة صياغة النظام السياسي باتجاه نظام أكثر استيعاباً وانفتاحاً للطبقات المهمشة جلياً واجتماعياً واقتصادياً، وهو ما يعني فقدان الطبقة السياسية الحاكمة بكل تحالفاتها الاجتماعية والاقتصادية لمزاياها الحصرية⁸⁵.

لكل هذه الأسباب وغيرها ما زال السياسي يتجاهل الاستقطاب؛ بل يُصرُّ على أنه أنقذ مصر من الحرب الأهلية، "وأعاد مصر إلى أهلها" بتفويض من الشعب؛ الذي قد لا تُتاح له فرصة أخرى لمراجعة هذا التفويض أو سحبه، إلا أنه لن يستطيع الاستمرار في تجاهل المصالحة لفترة طويلة؛ حيث لن يُعفيه تدهور الحالة الاقتصادية والأمنية والسياسية من السعي إلى إيجاد نوع من الحل السياسي، حتى لو شكلياً.

ثالثاً: سلوك الأحزاب والقوى السياسية تجاه السلطة في عهدي مرسى والسياسي:

1. الموقف من التعديلات الدستورية:

اعتمد الرئيس مرسي عند بداية حكمه على استراتيجية تتلخص في مسارين، المسار الأول محاولة استمالة المؤسسة العسكرية التي كانت وما زالت تمسك بتلابيب الحكم في مصر، وتبنيه سياسة عدم الصدام المباشر معها؛ من أجل كسب المزيد من الوقت لتثبيت أركان حكمه وتفريغ الجهد الأكبر من أجل الإصلاح السياسي والإداري والقضائي للنظام.

وفي هذا السياق، وجد مرسي الوقت مناسباً في أعقاب وقوع هجوم ضدّ الجيش المصري في سيناء في 2012/8/5، فألغى إعلان 2012/6/18 الذي أصدره المجلس العسكري، وبمقتضى هذا الإعلان أسند مرسي السلطة التنفيذية والتشريعية كاملة لنفسه. كما قام بإعفاء طنطاوي ورئيس أركان الجيش المصري سامي عنان من منصبيهما، وعيّن مدير المخابرات العسكرية المدعوم من قبل طنطاوي، عبد الفتاح

⁸⁵ عماد الدين شاهين، مرجع سابق.

السياسي، وزيراً للدفاع. وفي الوقت نفسه، تم إحالة ما يقرب من سبعين لواءً إلى التقاعد الإجباري، وجلب جيلاً جديداً من القادة العسكريين لكي يحلوا محلهم⁸⁶.

وفي حين مثل تحرك مرسى سيطرة مدنية غير مسبوق على الحياة السياسية المصرية، احتفظ الجيش باستقلالية كبيرة فيما يخص شؤونه الداخلية. فقد حافظ دستور كانون الأول/ ديسمبر 2012، على المصالح الاقتصادية الواسعة للجيش، مما مكّنه من محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وضمن تعيين وزراء الدفاع المستقبليين من داخل سلك الضباط. كما توسعت صلاحيات الجنرالات بشكل أكبر في كانون الثاني/يناير 2013، عندما استجاب مرسى للاحتجاجات بإعلانه حالة الطوارئ في المدن الكبرى الثلاث على قناة السويس، حيث استفاد الجيش من هذه الفرصة لتولي السيطرة الإدارية على السويس وبورسعيد والإسماعيلية⁸⁷.

أما المسار الثاني، فكان توجه مرسى نحو الأحزاب السياسية المعارضة والقوى الشبابية التي شاركت في ثورة 25 يناير، من أجل إيجاد أرضية وطنية مشتركة قادرة على وضع خطة استنهاض وطنية شاملة تؤسس لقيام نظام حكم ديموقراطي حقيقي يلبي طموحات وأهداف ثورة 25 يناير، ويضع مصر على سُلّم التنمية البشرية والاقتصادية والسياسية لتحقيق دولة الرفاه والسيادة والحكم الرشيد.

من أجل ذلك، دشن محمد مرسى رئاسته بُعيد انتخابه رئيساً للبلاد في 2012/6/24، ببعده اجتماعاً مع الأحزاب المصرية في 2012/6/28، حيث أكد مرسى أنه لم يعد في قاموس العمل السياسي في مصر مكاناً للتصادم أو التخوين، مطالباً بحذف هذه المصطلحات من قاموس السياسي حيث لم يعد لهما مكان في مصر خلال المرحلة المقبلة. كما شدد على أهمية تضافر القوى الوطنية وإتاحة حرية الرأي للجميع، وأن تبدأ الممارسة السياسية من القاعدة الشعبية والتواجد بين الجماهير والالتزام معها. وقال "إنه بالرغم من قصر عمر التجربة الديمقراطية الوليدة في الجمهورية الثانية في مصر.. إلا أنها تتطور وتنمو سريعاً"، ودعا إلى تضافر وتوحد جهود كل المواطنين لتحقيق مشروع النهضة في مصر⁸⁸.

⁸⁶ المرجع نفسه.

⁸⁷ المرجع نفسه.

⁸⁸ القدس العربي، 2012/6/28، انظر:

<http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data/2012/06/06-28/28qpt399.htm>

كما التقى مرسي ممثلين عن الأزهر وطوائف الكنيسة المختلفة وأسر الشهداء ومصابي الثورة وممثلين عن القوى الشبابية والثورية والوطنية.

وصرح ياسر علي المتحدث الإعلامي باسم الرئيس محمد مرسي "أن الرئيس المنتخب دعا خلال الحوار الذي دار مع رؤساء الأحزاب إلى دعم وثيقة الأزهر الشريف التي تدعو إلى إقامة دولة مدنية حديثة". وأكد مرسي أن الأمة هي مصدر السلطات وعلى أهمية مبدأ تداول السلطة والحكم. وتوقع مرسي سرعة الخروج من عنق الزجاجة الذي طال، منوهاً إلى أنه سيعمل على أن يكون اللقاء مع الأحزاب بشكل دوري منتظم.⁸⁹

لم تكن البيئة الداخلية مساعدة لتحقيق سياسات مرسي، على العكس من حكم السيسي، فالجيش والمؤسسات الأمنية وأقطاب الدولة العميقة عمدوا إلى إيجاد بيئة غير متعاونة بل معرقة داخل مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية والإدارية والاقتصادي والإعلامية والقضائية، إضافة إلى التأثير الجلي داخل المؤسسات الخاصة بكل أشكالها خارج نطاق الدولة. ووجدت الأحزاب والقوى السياسية المعارضة في هذه البيئة السياسية الداخلية فضلاً عن البيئتين الإقليميتين والدولية، فرصة سانحة لتحقيق أهدافها في إفشال حكم مرسي وصولاً إلى الدعم والمشاركة في الانقلاب عليه.

هنا نرى الاختلاف الواضح في سياسة تعامل هذه الأحزاب وسلوكها مع كل من الرئيس الأسبق محمد مرسي والرئيس عبد الفتاح السيسي، ففي الوقت الذي عارضت فيه الرئيس محمد مرسي في عدة مواقف وقرارات، نجدها تساند بقوة قرارات الرئيس السيسي في المواقف والقرارات نفسها، وظهر ذلك بوضوح من خلال الوقفة القوية ضد مرسي حينما أصدر الإعلان الدستوري في نهايات 2012، فيما غضت طرفها عن العديد من التشريعات التي سنّها السيسي، والتي كرسّت سيطرته وسيطرة العسكر وتراجع الحالة الديموقراطية، كما وقفت الأحزاب ووقفة المعارض لمرسي في تعامله مع أزمة سدّ النهضة فيما أشادت بحكمة السيسي في التعامل مع الأزمة، بالرغم من أن السيسي لم يكن أكثر وطنية أو تشدداً من مرسي. كما طالبت الأحزاب بتواجدها في حكومة هشام قنديل بينما لم يكن لها تمثيل في أيّ حكومة شكلها السيسي حتى كتابة هذه السطور.

⁸⁹ المرجع نفسه.

لم تحرك هذه القوى والأحزاب ساكناً عندما أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي العديد من التشريعات التي قيّد من خلالها الحريات ووضع العديد من السلطات الإدارية والتنفيذية والتشريعية في يده؛ فتولى سلطة التشريع في غياب البرلمان تحت ستار ما يحق له من صلاحيات في الحالات الاستثنائية. وكانت أبرز القوانين والتشريعات التي أصدرها السيسي، قانون الانتخابات الصادر في حزيران/ يونيو 2014، والذي قلص كما رأينا فيما تقدم من سطور، فرص الأحزاب الليبرالية التي نشأت بعد الثورة، وحيث إن نظام التصويت الجديد فسخ المجال للنخب القديمة للعودة من جديد، كما صدر قانون الجامعات في حزيران/ يونيو 2014، الذي منحه سلطة تعيين وفصل رؤساء الجامعات، وسمح له، على غرار مبارك، بالسيطرة على الجامعات. بالإضافة إلى قانون الجمعيات الأهلية الصادر في أيلول/ سبتمبر 2014، الذي فرض مزيداً من القيود على الجمعيات الأهلية، وتضمّن أحكاماً بالسجن مدى الحياة حال تلقي أموال من جهات أجنبية بهدف "الإضرار بالمصالح الوطنية"، وقد أثار القانون حفيظة الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، التي تعتمد في تمويلها على مصادر التمويل الخارجي.

على النقيض من ذلك، وجدت هذه الأحزاب والقوى في قرارات مرسى وإصداراته الدستورية فرصة لتدعيم عضد هذه المعارضة ورصّ صفوفها، فأطلقت موجة تحريض غير مسبوقه ضدّ النظام القائم آنذاك، مستغلة حالة التقاطع في الأهداف مع المؤسسة العسكرية والدولة العميقة، إضافة إلى استثمار حالة العداء أو غير الرضى التي أظهرتها القوى الإقليمية والدولية تجاه مرسى. فعلى الرغم من تأكيد الرئيس مرسى أن إصداره للإعلان الدستوري المكمل في 2012/11/22، تضمّن ما وصفه بالقرارات الثورية، وتضمّن حزمة من القرارات منها إعادة التحقيقات والمحاكمات للمتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين في أثناء الثورة، وجعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى (مثلاً المحكمة الدستورية) منذ توليه الرئاسة حتى إقرار دستور جديد وانتخاب مجلس شعب جديد، وكان من ضمن القرارات أن يعين النائب العام من بين أعضاء السلطة القضائية بقرار من رئيس الجمهورية لمدة أربعة أعوام تبدأ من تاريخ شغل المنصب، مما ترتب عليه إقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود واستبدال المستشار طلعت إبراهيم به، وتمديد فترة اللجنة التأسيسية بفترة سماح شهرين لإنهاء كتابة دستور جديد للبلاد، بالإضافة إلى تحصين مجلس الشورى واللجنة التأسيسية بحيث لا يُحلّ أيّاً منهما (كما حدث لمجلس الشعب). إلا

أن هذا الإعلان أثار عاصفة من التحريض الإعلامي المعادي المتعمد، خدمت حالة الاستياء في الدوائر الحزبية والمؤسسة القضائية المعارضة. وليس ثمة شك أن الرئيس لم يواجه، منذ الإطاحة بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2012/8/12، أزمة بهذا التعقيد⁹⁰.

على الرغم من أن فعالية هذا الإعلان الدستوري، كما الإعلانات السابقة منذ سقوط نظام مبارك، تصبح منتهية بمجرد إقرار مسودة الدستور الجديد في استفتاء شعبي، وأن القرارات والمراسيم التي يصدرها الرئيس بصفته الحائز على السلطات التشريعية، في غيبة مجلس الشعب (البرلمان المصري)، يمكن مراجعتها من قبل مجلس الشعب القادم، بمجرد انعقاده⁹¹، إلا أن هذه القوى السياسية المعارضة اتخذت من هذا الإعلان فرصة لتصعد من معارضتها وترفع سقف مطالبها؛ فقامت بعقد اجتماع لها في مقر حزب الوفد وكان من ضمن المتواجدين في هذا الاجتماع أيمن نور، ومحمد البرادعي، ونقيب المحامين سامح عاشور، وحمدين صباحي، وجورج إسحاق، وعمرو موسى، وقد أعلنوا رفضهم للإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المعزول مرسي، كما رفض حزب مصر القوية الإعلان الدستوري المكمل، بالإضافة إلى حركة 6 أبريل التي أصدرت بياناً أعلنت فيه الرفض. كما استقال سمير مرقص مساعد الرئيس والعديد من مستشاري الرئيس المستقلين (سكينة فؤاد، سيف الدين عبد الفتاح، عمرو الليثي، فاروق جويده، محمد عصمت سيف الدولة) من مؤسسة الرئاسة احتجاجاً على صدور الإعلان الدستوري، ولعدم الاستماع إليهم وتجاهلهم، بينما أعلن المفكر القبطي دكتور رفيق حبيب، مستشار الرئيس ونائب رئيس حزب الحرية والعدالة، انسحابه من العمل السياسي بما في ذلك أي دور في مؤسسة الرئاسة أو الحزب. ورأى المجلس الأعلى للقضاء وقتئذ أن الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي يتضمن "اعتداء غير مسبوق" على استقلال القضاء وأحكامه، وأن المجلس هو المعني بكل شؤون القضاء والقضاة، مبدياً أسفه لصدور هذا الإعلان⁹².

⁹⁰ أزمة الإعلان الدستوري: صلاحيات واسعة وقاعدة متصدعة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/11/28، انظر: <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/11/2012112892050126494.htm>

⁹¹ الإعلان الدستوري للرئيس محمد مرسي، الجزيرة.نت، 2012/12/7، انظر: <http://bit.ly/1UhfDeR>

⁹² أحزاب: حلال لـ"السياسي" .. حرام على "مرسي"، المصريون، 2015/8/3، انظر: <http://bit.ly/1GUQ0uJ>

ودعت المعارضة أنصارها للخروج إلى الشارع والاعتصام في 2012/12/5، فتحرك الآلاف باتجاه قصر الاتحادية الرئاسي وتظاهروا في محيطه ورددوا هتافات طالبت الرئيس ومشروع الدستور الجديد. وكذلك فعل أنصار الرئيس، فتوجهوا إلى الاتحادية وحدثت اشتباكات بينهم، أسفرت عن مقتل نحو عشرة أشخاص وأصيب آخرون، وعرفت هذه الواقعة بـ”أحداث قصر الاتحادية“⁹³.

بعد هذه الاعتراضات من قبل أحزاب المعارضة، ألغى الرئيس محمد مرسي، في 2012/12/8، الإعلان الدستوري، وأصدر إعلاناً جديداً، لكنه أبقى الاستفتاء على مشروع الدستور في موعده. وأعلن السياسي الإسلامي سليم العوا، مستشار مرسي وأحد المشاركين في جلسة حوار عقدها الرئيس مرسي مع قوى وشخصيات سياسية، وهو يعرض في مؤتمر صحفي بمقر الرئاسة نتائج جلسة الحوار، أنه تم الاتفاق على الإبقاء على موعد 2012/12/15 للاستفتاء على مشروع الدستور، لأنه لا يمكن قانونياً تغيير هذا الموعد بحكم أنه محدد بإعلان دستوري تم استفتاء الشعب عليه في آذار/ مارس 2011⁹⁴.

في المقابل ردت جبهة الإنقاذ الوطني المصرية في 2012/12/9، برفضها إبقاء الاستفتاء على مشروع الدستور في موعده، ودعت إلى التظاهر في 2012/12/11، احتجاجاً على ”تجاهل الرئيس مطالبها المشروعة“. وسارعت القوى الإسلامية إلى الدعوة إلى التظاهر في اليوم نفسه أيضاً دعماً للاستفتاء⁹⁵.

من جهة أخرى، لم يقيم الرئيس، لا قبل صدور الإعلان الدستوري، ولا بعد ذلك، بجهد كافٍ لتوضيح موقفه للشعب، فلم يكشف الظروف والأسباب التي دفعته لإصدار الإعلان الجديد، لا سيما المادة الثانية المثيرة للجدل؛ وعندما ألقى الرئيس كلمته المرتجلة في تظاهرة المؤيدين له في 2012/11/23، تحدث بصورة عامة، ولم يتطرق إلى جوهر الإعلان الدستوري والجدل حول مواده⁹⁶. وكان عليه في بيئة إعلامية وأمنية وقضائية يسيطر عليها خصومه أن يقوم بجهد استثنائي لتعبئة الرأي العام وإيصال مبررات إجراءاته.

⁹³ مرسي.. قصة رئيس انتخبه الشعب وأزاحه العسكر بـ”اسم الشعب“، موقع الشروق أونلاين، 2015/4/12، انظر: <http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/240516.html>

⁹⁴ العربية.نت، 2012/12/9، انظر: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/09/254060.html>

⁹⁵ الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2012/12/10، انظر:

<http://ademocracynet.com/index.php?page=news&id=8481&action=Detail>

⁹⁶ أزمة الإعلان الدستوري: صلاحيات واسعة وقاعدة متصدعة، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/11/28.

من جهة ثالثة، لا يبدو أن الرئيس أجرى مشاورات كافية مع أذرع الدولة المختلفة، لا سيما المؤسسة القضائية، قبل إصدار الإعلان. فلم تُعقد مشاورات مسبقة مع مجلس القضاء الأعلى، بالرغم من أن عدداً من مواد الإعلان، بما في ذلك تلك الخاصة بوضع النائب العام، هي من صميم صلاحياته. وقد صرح رئيس المجلس بأنه عرف بالإعلان الدستوري من وسائل الإعلام، كأى مواطن آخر. وبالرغم من دعم وزير العدل، أحمد مكّي، للرئيس، فإن تصريحاته تنم عن تحفظه على بعض المواد، وأنه على الأرجح لم يكن ضمن الدائرة التي شاركت في صياغة الإعلان⁹⁷.

وهنا ممكن أن نسجل ملاحظة أخرى، فعلى الرغم من أن الرئيس مرسي بدا في ذلك الوقت كأنه بات يتمتع بعلاقة حسنة مع أغلب قادة مؤسسات الدولة، منذ حسم الازدواجية في رأس نظام الحكم من خلال الإعلان الدستوري الأول في 2012/8/12، إلا أن ثمة شك في أن جهاز الدولة المصرية ككل، ما تزال تتنازعه ولاءات ومصالح سابقة على الثورة، حين كان النظام يستمد شرعيته من قمع الإسلاميين. وقد كان من الضروري قبل صدور الإعلان التيقن من أن جهاز الدولة، بكافة مؤسساته، وأن مؤسسة الرئاسة ومستشاري الرئيس، يقفون جميعاً خلف الرئيس ويدعمون إعلانه الدستوري الجديد. وهذا لم يحدث؛ مما ترك الساحة، طوال الأيام التالية لصدور الإعلان لمعارضى الرئيس وحملة الاتهامات الموجهة له بالديكتاتورية ومحاولة استنساخ نظام الرئيس المخلوع، حسني مبارك⁹⁸.

2. الموقف من المشاركة في الحكومة وسدّ النهضة وقانون التظاهر:

أما بخصوص مشاركة الأحزاب في الحكومة، فقد أصرت الأحزاب السياسية في عهد الرئيس مرسي أن يشكل رئيس الوزراء الحكومة من خلال مشاركة جميع الأحزاب السياسية فيها، ويكون تشكيل الحكومة من خلال التوافق وعن طريق الأُكفأ؛ وتشكيل حكومة توافقية كان مطلب جبهة الإنقاذ في بدايات كانون الثاني/يناير 2013. كما أعلن تحالف شباب الثورة عن تدشينه لمبادرة "إنقاذ مصر" التي تطالب مرسي بتعيين كل من عبد المنعم أبو الفتوح، وخيرت الشاطر، وحمدى صباحي، ومحمد البرادعي، وعمرو موسى مساعدين له، وتشكيل حكومة توافقية⁹⁹.

⁹⁷ المرجع نفسه.

⁹⁸ المرجع نفسه.

⁹⁹ أحزاب: حلال لـ"السياسي" .. حرام على "مرسي"، المصريون، 2015/8/3.

في المقابل لم يطالب أيّ حزب من الأحزاب السياسية خلال عهد السيسي أن يكون لها ممثل داخل حكومة محلب والتي خلت تقريباً من ممثلي الأحزاب السياسية داخلها، وقد برروا ذلك بالقول إن الوضع القائم في البلاد في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها، لا يحتمل وجود وجهات نظر متعددة داخل الحكومة يعطل مسار العملية السياسية؛ وبذلك خلت الحكومات المتعاقبة في عهدي عدلي منصور وعبد الفتاح السيسي من المشاركة الحزبية.

أما فيما يخص مشروع سدّ النهضة، فقد عدّ هذا الملف من أهم الملفات التي شغلت الرأي العام المصري منذ عهد الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك نظراً لأهميته، فهو يمثل محوراً رئيسياً ومهماً لمصر، وقد اختلف موقف الأحزاب المصرية تجاهه في عهد الرئيس مرسي عنه في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي. ففي عهد مرسي شنت القوى السياسية المعارضة هجوماً حاداً على مرسي واصفة إياه بأنه هو السبب الرئيسي وراء بناء السد. وعلى النقيض من ذلك تماماً، ما أن وقّع الرئيس السيسي على اتفاق إعلان المبادئ لسد النهضة، حتى سارع العديد من الأحزاب السياسية بإصدار بيانات وتصريحات تشيد بالاتفاقية وبتوقيع الرئيس عليها، على الرغم من أن الاتفاقية وبنودها لم تنشر للرأي العام إلا بعد عملية التوقيع بما يزيد على ثماني ساعات. أي أن الأحزاب أشادت باتفاقية لم تطلع على بنودها، أو حتى تعلم مضمونها¹⁰⁰.

وعلى صعيد قانون التظاهر، والذي عدّ من أهم القوانين التي شهدت جدلاً واسعاً خلال فترتي مرسي والسيسي، فقد شهد القانون رفضاً واسعاً في عهد مرسي بينما أيدته عدة حركات وأحزاب سياسية في عهد السيسي. فقد رفض حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، والتجمع، والمصريين الأحرار، والوفد، وتكتل القوى الثورية مناقشة قانون التظاهر في عهد مرسي، ولكن بعد إسقاطه بدأت الأحزاب سالفة الذكر بالمطالبة بضرورة وجود قانون للتظاهر بحجج مختلفة. وقد أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور في 2013/11/24، قراراً بقانون رقم 107 لسنة 2013، لتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية، نصّ على ضرورة الإخطار عن طريق الكتابة للقسم أو مركز الشرطة الذي تتبع له التظاهرة، وأن يتم ذلك قبل التظاهرة أو الموكب بثلاثة أيام على الأقل، كما يجوز لوزير الداخلية أو مدير الأمن طبقاً للمادة العاشرة، في حالة

¹⁰⁰ المرجع نفسه.

الحصول على معلومات أو دلائل تفيد بتهديد التظاهرة للأمن أو السلم إصدار قرار بمنع الاجتماع¹⁰¹.

كما أجاز القانون جواز استخدام الطلقات التحذيرية وقنابل الصوت وطلقات الخرطوش المطاطي وغير المطاطي، في حال فشل المحاولات السلمية التي نصّ عليها، وأوكل القانون في مادته الـ 14 لوزير الداخلية أو المحافظ تحديد حرماً أمنياً أمام المواقع الحيوية كالمقار الرئاسية، وعلى المحافظة المختصة توفير مكاناً كافياً داخل المحافظة للاجتماعات العامة¹⁰².

شكل هذا القانون ضربة قوية لمكتسبات ثورة 25 يناير، على الرغم من ذلك، لم تظهر معارضة حقيقية لهذا القانون الذي استمر في عهد السيسي، الذي قام بالدفاع عنه. حيث أكد السيسي في 2014/11/1، أن القانون مستمد من القوانين الغربية، وأنه ”لا يمكن ترك ظاهرة التظاهر تتحول إلى أعمال عنف، وتعطيل مسيرة الوطن، وتخريب للمنشآت العامة، والاعتداء على الممتلكات“¹⁰³.

اكتفت معظم الأحزاب السياسية في سلوك المسار القانوني الدستوري لمعارضة قانون التظاهر، وأطلقت أحزاب الدستور، والعدل، والكرامة، ومصر الحرة، والتيار الشعبي، والمصري الديموقراطي الاجتماعي، والعيش والحرية، حملة لجمع توقيعات لتقدم بمذكرة للمحكمة الدستورية العليا وطالبتها بالإسراع في النظر في القضية المرفوعة أمامها بشأن دستورية قانون التظاهر¹⁰⁴.

3. الموقف من الانقلاب:

لم تكن الحياة السياسية والدستورية ممهدة بشكل جدّي وميسر أمام الرئيس محمد مرسي عند تسلمه مقاليد الحكم؛ فالخلفية الإسلامية والانتماء إلى الإخوان المسلمين وضع الرئيس مرسي في مواجهة مع معارضين ومناهضين لحكمه انطلاقاً من دوافع سياسية، أو أيديولوجية، أو صراع نفوذ ومصالح، ولم تتح له فرصة

¹⁰¹ الوفد، 2013/11/24، انظر: <http://bit.ly/1lorD4E>

¹⁰² المرجع نفسه.

¹⁰³ العربي الجديد، 2014/11/1، انظر: <http://bit.ly/24BXIWq>

¹⁰⁴ موقع البوابة، 2015/5/25، انظر: <http://www.albawabnews.com/1311657>

معقولة ديموقراطياً لتنفيذ البرنامج الانتخابي الذي فاز على أساسه. بعض هذه القوى المعارضة كانت ظاهرة والبعض الآخر كانت مستترة أو تحاول الاستتار كالمؤسسة العسكرية. وفي هذا السياق، بدأ الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري في 2012/6/18، قبل أيام من تسليمه السلطة إلى الرئيس الجديد محمد مرسي، والذي منح لنفسه بمقتضاه سلطة تشريعية، وحكماً ذاتياً ظاهرياً من الحكومة، وحق النقض على الدستور الجديد، بدأ هذا الإعلان وانتزع المجلس العسكري السلطة من الرئاسة حتى قبل تولي مرسي منصبه، وأصبح هذا المجلس ورئيسه، وزير الدفاع محمد حسين طنطاوي، بصفة قانونية الكيانين الأكثر قوة في البلاد، بالرغم من انسحابهما العلني من السياسة في 2012/6/24¹⁰⁵.

اعتمد الانقلاب العسكري في مصر على عدد من القوى والمؤسسات لفرضه على أرض الواقع وتثبيت أركانه، منها ما انتهى دوره مع عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي فغاب عن الساحة، سواء لانقضاء الهدف الذي جمعها بداية بإسقاط الرئيس مرسي، أم لدعم كل واحدة منها مرشحاً رئاسياً مختلفاً، ومنها ما استمر حتى كتابة هذه السطور. ومن القوى التي اعتمد الانقلاب عليها التحالفات السياسية والقوى الشبابية، والرموز السياسية والثقافية، والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى الظهير الشعبي اللازم لإظهار أن الانقلاب تمّ برضا شعبي، أو كثورة انحاز إليها الجيش.

وتأتي القوات المسلحة والشرطة على رأس المؤسسات التي اعتمد بقاء الانقلاب عليها، وهما الأداة والآلة التي يجمع بها معارضيهِ ويؤمّن بها حكمه، عبر مئات الآلاف من القيادات والجنود المنتشرين في أرجاء الدولة. وسعى قادة الانقلاب إلى تقوية وزيادة موازنة القوات المسلحة والشرطة، حيث كشف البيان المالي للموازنة العامة للسنة المالية 2015/2014 عن زيادة مخصصات القوات المسلحة للسنة المالية 2016/2015 بنحو 28% مقارنة بالسنة المالية 2015/2014، وأن مخصصاتها ستصل إلى 48.9 مليار جنيه (6.27 مليارات دولار) في موازنة السنة المالية 2016/2015. كما أعلنت الحكومة المصرية في آذار/ مارس 2014 عن زيادة الميزانية المخصصة لعلاج أفراد وأمناء الشرطة

¹⁰⁵ عربي 21، 2014/4/15، انظر: <http://bit.ly/1swUUxH>

إلى 30 مليون جنيهه (3.84 ملايين دولار) سنوياً¹⁰⁶، والتعاقد لشراء 50 ألف سلاح جديد ومتنوع من الخارج لقوات الشرطة¹⁰⁷.

تفتت واختفى عدد من القوى السياسية والشبابية المشاركة في الانقلاب، سواء لانقضاء الهدف الذي جمعهم بداية بإسقاط الرئيس مرسي، أم لدعم كل واحد منهم مرشحاً رئاسياً مختلفاً. وقد استفادت هذه القوى بصورة سلبية وتعطيلية من الأجواء الإيجابية للديموقراطية التي وفرها حكم مرسي؛ وركبت موجة الثورة عليه، ثم لزمتم الصمت بعد سيطرة العسكر وانحسرت فعاليتها... لتخدم بممارساتها بشكل مباشر أو غير مباشر ضرب التجربة الديموقراطية وعودة العسكر.

ومن أبرز تلك القوى، جبهة الإنقاذ الوطني التي عارضت الرئيس مرسي منذ تأسيسها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، والتي كانت في طليعة القوى المشاركة في أحداث 30 يونيو، ثم تفرق بعد ذلك أعضاؤها بين مستقيل مثل محمد البرادعي نائب رئيس الجمهورية المؤقت السابق، وآخرون يرون أنه "لم يعد هناك حاجة لاستمرار عملها، وأنها لا تلعب دوراً في المشهد السياسي الآن"¹⁰⁸.

أما حركة تمرد التي تشكلت أواخر أبريل/ نيسان 2013 من قبل عدد من الشباب بهدف جمع توقيعات من المواطنين لسحب الثقة من الرئيس مرسي، وبادرت بدعوة المصريين للخروج إلى الشوارع والميادين يوم 30 يونيو، فقد وقع بها عدد من الانشقاقات عقب الانقلاب، خصوصاً مع إعلان بعض رموزها دعم ترشح السيسي في انتخابات الرئاسة، وإعلان بعض قياداتها وفروعها حل نفسها¹⁰⁹.

أعطت الأحكام والممارسات التي وقعت بحق النشطاء السياسيين إشارات سيئة وأثرت سلباً على شكل سلطات الانقلاب العسكري، فأدت إلى انصراف عدد من الرموز والكيانات التي أيدته عنه. وبالرغم من أن بعض تلك الرموز لم يسموا ما حدث

¹⁰⁶ معدل سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2015/9/30-2015/7/1 يساوي 0.1281.

¹⁰⁷ محمد العلي، مرجع سابق.

¹⁰⁸ المرجع نفسه.

¹⁰⁹ المرجع نفسه.

بالانقلاب، أو ينضموا إلى معسكر الرئيس المعزول محمد مرسي، فإن موقفهم مثل رفعاً للدعم والتأييد لخريطة الطريق التي وضعها الانقلاب¹¹⁰.

ومن أول الذين انسحبوا من المشهد محمد البرادعي مؤسس حزب الدستور ونائب رئيس الجمهورية السابق الذي تمّ تعيينه بناءً على خريطة طريق 3 يوليو، فقد استقال عقب حادثة فضّ اعتصام رابعة العدوية احتجاجاً على استخدام العنف وعدم استخدام الحلول السياسية من قبل النظام، وغاب عن المشهد السياسي بشكل كبير منذ ذلك الوقت.

وعقب ذلك انسحب عبد الرحمن يوسف، أبرز الوجوه الشبابية الثورية التي دعت للمشاركة في مظاهرات 30 يونيو، وبلال فضل أحد أبرز الكتاب المعارضين لنظام مرسي، وعمرو حمزاوي أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة وأستاذ السياسة العامة بالجامعة الأمريكية في القاهرة وأحد أبرز معارضي نظام مرسي، وعبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان سابقاً ورئيس حزب مصر القوية والمرشح الرئاسي السابق، والمتحدث الإعلامي لجبهة الإنقاذ خالد داود¹¹¹.

4. واقع الأحزاب والقوى السياسية بعد الانتخابات البرلمانية سنة 2015:

مهد الانقلاب لاستنساخ معارضة شبيهة بمعارضة الرئيس المخلوع حسني مبارك، عبر إقرار تعديلات على قانون مجلس النواب الجديد الذي أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور قبل تسليمه السلطة للسياسي، وتمّ تعديله في قانون أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي في 2015/7/29.

وينص القانون الجديد المعدل على أن يتشكل مجلس النواب من 568 عضواً ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين ما لا يزيد على 5% من الأعضاء أي 28 نائباً، بحيث يصبح برلمان مصر مكوناً من 596 مقعداً. ويقضي القانون الجديد بأن تُجرى الانتخابات وفقاً لنظام مختلط ينتخب بموجبه 448 عضواً بالنظام الفردي، و120 عضواً آخرين يمثلون 20% فقط من أعضاء مجلس النواب،

¹¹⁰ المرجع نفسه.

¹¹¹ المرجع نفسه.

بنظام القوائم المغلقة بنظام الأغلبية المطلقة، ويحق للأحزاب والمستقلين الترشح في كل منهما¹¹².

لا شك أن قانون الانتخاب الجديد أدى إلى إضعاف الأحزاب، حيث منح الأفراد المستقلين حقوقاً مساوية للأحزاب في التنافس على 448 مقعداً، مع الإشارة إلى أن القانون الجديد الذي صدر في 2014/6/5 أي قبل تعديله في 2015/7/29، كان قد نصّ على أن 420 عضواً يُنتخبون بالنظام الفردي و120 بنظام القوائم¹¹³؛ أي أن زيادة 28 عضواً على الفردي أتى على حساب تقليل نسبة حصة الأحزاب في المجموع الكلي لعدد النواب في المجلس.

إن اعتماد نظام للانتخاب بالقوائم يقوم على الغالبية المطلقة (50% + واحد) أي أن القائمة التي تفوز على سبيل المثال، بثلاثة ملايين صوت تخسر ولا تمثل بنائب واحد لو فازت عليها قائمة منافسة بثلاثة ملايين وصوت واحد (حيث تأخذ كل المقاعد). ووضعت لجنة الانتخابات شروطاً خاصة بتمويل الحملات الانتخابية وإنفاق الدعاية تحيزت فيها لصالح الأثرياء والأحزاب الكبيرة (الحد الأقصى للدعاية الانتخابية 60 ألف دولار للمرشح، وللقائمة الحزبية مليون دولار) وشرعن حضور وتأثير المال السياسي، ما دفع بعض الرموز السياسية والشخصيات العامة إلى الإحجام عن خوض الانتخابات¹¹⁴.

وقد ظهر تأثير هذا القانون الانتخابي من خلال عزوف نسبة كبيرة من الأحزاب، بمن فيها الأحزاب التي ساندت انقلاب 3 يوليو، عن المشاركة في الانتخابات النيابية، أضف إلى ذلك تغييب كل أحزاب وقوى المعارضة الفاعلة، حيث تطارد جماعة الإخوان

¹¹² قرار رئيس جمهورية مصر العربية، بالقانون رقم 92 لسنة 2015، بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، الصادر بالقرار بقانون رقم 45 لسنة 2014، وقانون مجلس النواب الصادر بالقرار بقانون رقم 46 لسنة 2014، الجريدة الرسمية، العدد 30 مكرر (أ)، 2015/7/29، الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات في مصر، انظر:

<https://www.elections.eg/images/pdfs/laws/HouseOfRepresentativesAmendments2015-92.pdf>

¹¹³ قرار رئيس جمهورية مصر العربية، بالقانون رقم 46 لسنة 2014، بإصدار قانون مجلس النواب، الجريدة الرسمية، العدد 23 (تابع)، 2014/6/5، الموقع الرسمي للجنة العليا للانتخابات في مصر، انظر: <https://www.elections.eg/images/pdfs/laws/HouseOfRepresentatives2014-46.pdf>

¹¹⁴ محمد شومان، لماذا تراجع المصريون عن المشاركة في الانتخابات؟، الحياة، 2015/10/21، انظر: <http://bit.ly/1NT81Sv>

المسلمين ويقع كثير من قياداتها وقيادات من شباب ثورة 25 يناير في السجون بعد الانقلاب العسكري الذي قاده عبد الفتاح السيسي.

أدت سياسة الإقصاء والتغيب للأحزاب والقوى المعارضة، إلى عزوف نسبة كبيرة من المصريين عن المشاركة بالانتخابات، وقد بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات 28%¹¹⁵، بينما بلغت نسبة المشاركة في انتخابات سنة 2012 نحو 60% ممن لهم حق التصويت¹¹⁶، على الرغم من قيام العديد من الإعلاميين والمصريين باستجداء من يحق له الانتخاب بالتوجه إلى صناديق الاقتراع، فبعد أن دعا الرئيس السيسي الشعب المصري، وخصّ "الشباب والنساء"، إلى المشاركة في الانتخابات، إلا أن فئة ما فوق الـ 61 عاماً هي الأكثر تصويتاً بحسب اللجنة العليا للانتخابات، هذه الأجواء "المخيبة للسيسي شخصياً ومؤيديه" دفعت الحكومة إلى تخفيض عدد ساعات العمل في المؤسسات الحكومية أحد أيام الانتخابات إلى النصف، مبررة ذلك بأنه "جاء تلبية لرغبة الأهالي والمواطنين"¹¹⁷.

وبموازاة لغة الاستجداء، لوّح الإعلاميون المصريون بالمادة الـ 57 من قانون مباشرة الحقوق السياسية، التي تنص على "معاقبة بغرامة لا تتجاوز خمسمئة جنيه من كان اسمه مقيداً بقاعدة بيانات الناخبين، وتخلف بغير عذر عن الإدلاء بصوته في الانتخاب أو الاستفتاء"؛ داعين إلى تطبيقها¹¹⁸. فقد دعت الإعلامية رانيا بدوي، السلطة إلى توقيع غرامة 500 جنيه (نحو 62.9 دولار)¹¹⁹ على المقاطعين، مبررة دعوتها بأنها "مليارات هتدخل للبلد بدل المليارات اللي بتجيبها مصر من بره". أما الصحفي والمرشح مصطفى بكري فركز على ما وصفه "حبّ المصريين للسيسي"، وسأل المصريين "لماذا لم تلبوا دعوة السيسي للمشاركة في الانتخابات؟ أين رجال مصر الأشاوس، خصوصاً أن مشاركة النساء أمس فاقت مشاركة الرجال بأربع مرات". كما تحدث الإعلامي أحمد موسى عن "زعل الرئيس بسبب عدم

¹¹⁵ قناة الحرة، 2015/12/4، انظر: <http://www.alhurra.com/content/egypt-parliament-election/288361.html>

¹¹⁶ اليوم السابع، 2015/10/22، انظر: <http://bit.ly/1UhdO1j>

¹¹⁷ إعلام مصر والانتخابات.. السيسي في مواجهة الشعب، الجزيرة.نت، 2015/10/19.

¹¹⁸ بعد انتهاء قسم التشريع من مراجعته.. ننشر نص قانون مباشرة الحقوق السياسية، موقع مصر العربية، 2015/6/2، انظر: <http://bit.ly/1tk2wmn>

¹¹⁹ معدل سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في 2015/10/19 يساوي 0.12576

المشاركة“. وكان موسى نفسه أشار إلى أن كل من يستجيب لدعوات المقاطعة ”متآمر على مصر، وغبي، ينفذ الأجندة الأميركية بكل غباء“¹²⁰.

وارتدى الإعلامي جابر القرموطي، قميصاً مكتوب عليه عبارة ”انزل وشارك“، مضيفاً: ”مش عايزين نمني نفسنا بالواقع اللي مش موجود، الواقع بيقول إن الإقبال يدوب فوق الضعيف، إحنا محتاجين ننزل نقول رأينا مش أكثر من كده“. فيما حمل الإعلامي يوسف الحسيني في برنامجه ”السادة المحترمون“ على فضائية أون تي في، السيسي، مسؤولية ضعف الإقبال على الانتخابات، قائلاً ”يا فندم حضرتك تتحمل جزءاً من المسؤولية، لأن البال كان طويل زيادة عن اللزوم قوي قوي، سبنا [تركنا] فلان وعلان وترتان، سبعة، ثمانية أشخاص بوظوا [أفسدوا] البلد“. أما الإعلامي أحمد موسى، فقال إن ”السيسي غير سعيد بنسب المشاركة“، وحمل الدولة مسؤولية ضعف الإقبال، وطالب الوزراء الخروج من مكاتبتهم¹²¹.

أما الهجوم الصاعق على نظام السيسي فكان من الإعلامي إبراهيم عيسى الذي لفت النظر إلى أن نظام السيسي ”فقد مصداقيته عند الشعب المصري بعد الحديث عن تعديل الدستور الذي رقصنا وغنينا له“. وتابع أن ”الشعب رفض دعوة السيسي للحشد والمشاركة في الانتخابات“¹²². كما قام التلفزيون المصري بعرض برامج مخصصة لحث الناس على المشاركة بالانتخابات¹²³.

وفي ظل هذه الأجواء التي تميزت بالإقبال الضعيف والإحجام من قبل الناخبين خصوصاً الشباب، على الرغم من الاستجداء والتهديد، تمّ انتخاب 568 مقعداً نيابياً، مقسمة بواقع 448 مقعداً للنظام الفردي، و120 مقعداً مخصصة للقوائم، وبعد قيام عبد الفتاح السيسي بتعيين 28 نائباً، نصفهم من النساء، وفق صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور الجديد؛ ليصبح إجمالي مقاعد مجلس النواب 596 نائباً، وهو

¹²⁰ إعلام مصر والانتخابات.. السيسي في مواجهة الشعب، الجزيرة.نت، 2015/10/19.

¹²¹ الإعلام والانتخابات البرلمانية: ”عويل وصراخ وتوسل وانتقادات للسيسي“، المصري اليوم، 2015/10/19، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/829356>

¹²² إعلام مصر والانتخابات.. السيسي في مواجهة الشعب، الجزيرة.نت، 2015/10/19.

¹²³ التلفزيون يعرض عدد من البرامج الجديدة عن الانتخابات البرلمانية، موقع أخبار مصر، 2015/10/5، انظر: <http://bit.ly/219Fcne>

العدد الأكبر في تاريخ المجالس النيابية المصرية، بعد أن ألغت التعديلات الدستورية الأخيرة الغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الشورى)¹²⁴.

وقد حصلت الأحزاب، التي شاركت في انتخاب 568 مقعداً هي عدد مقاعد المنتخبين لمجلس النواب الجديد، على النتائج التالي:

- المصريين الأحرار: 65 مقعداً.
 - حزب مستقبل وطن: 50 مقعداً.
 - حزب الوفد: 45 مقعداً.
 - حزب حُماة الوطن: 17 مقعداً.
 - حزب الشعب الجمهوري: 13 مقعداً.
 - حزب النور السلفي، وحزب المؤتمر: 12 مقعداً لكل منهما.
 - حزب المحافظين: 6 مقاعد.
 - حزب الحركة الوطنية، وحزب السلام الديموقراطي: 5 مقاعد لكل منهما.
 - حزب الحرية، وحزب المصري الديموقراطي: 4 مقاعد لكل منها.
 - حزب مصر بلدي، وحزب مصر الحديثة: 3 مقاعد لكل منها.
 - حزب التجمع، وحزب الإصلاح والتنمية: مقعد وحيد لكل منها¹²⁵.
- ومن خلال قراءة نتائج هذه الانتخابات يمكننا ملاحظة ما يلي¹²⁶:

أ. عودة بعض رموز الحزب الوطني في إطار العديد من الأحزاب التي نشأت بعد الثورات المصرية، وفي إطار الترشح كمستقلين عن القوائم الفردية.

ب. غياب الأحزاب المعارضة الوازنة ذات الثقل الانتخابي والتمثيلي، بعد مقاطعة الإخوان المسلمين لهذه الانتخابات، حيث بات البرلمان الجديد مشكلاً من فسيفساء أحزاب لا تقوى على تشكيل معارضة قوية، بسبب تشتتها وولاء أكثرها للنظام الحاكم.

¹²⁴ بالأرقام: حصص الأحزاب المصرية من كعكة "برلمان السيسي"، العربي الجديد، 2015/12/17، انظر: <http://bit.ly/1UCCH5>

وانظر أيضاً: اليوم السابع، 2015/12/31، في: <http://bit.ly/1XbEx6f>

¹²⁵ اليوم السابع، 2015/12/3، انظر: <http://bit.ly/1tjycKp>

¹²⁶ بالأرقام: حصص الأحزاب المصرية من كعكة "برلمان السيسي"، العربي الجديد، 2015/12/17.

ج. سيطرة أحزاب رجال الأعمال على العدد الأكبر من المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب، لكن هذه السيطرة بقيت دون أغلبية؛ حصلت أحزاب: المصريين الأحرار ومستقبل وطن والوفد، على 160 مقعداً مجتمعاً، وهي أحزاب أسست وتلقّت تمويلًا من رجال الأعمال.

د. تقدم حصة المستقلين من حيث الشكل لأن الكثير منهم محسوبون على النظام السابق، حيث بلغت حصة النواب المستقلين المنتخبين 322 نائباً بنسبة 56.69%، وممثلو الأحزاب حصلوا على 246 مقعداً بنسبة 43.31%، بينما حصل حزب الحرية والعدالة في انتخابات 2012 منفرداً على 235 مقعداً، بنسبة 46.25% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب البالغ عددها آنذاك 508 نواب¹²⁷.

هـ. فشل 26 حزباً من أصل 42 حزباً، خاض مرشحوها الانتخابات التشريعية في حصد أي مقعد، وفي مقدمتهم: التحالف الشعبي الاشتراكي، والكرامة، والغد، والجيل، ومصر العربية، والعربي للعدل والمساواة.

و. أصبح حزب المصريين الأحرار حزب الأكثرية بحصوله على 65 مقعداً، حيث أصبح له حق تشكيل الحكومة في حال رفض أغلبية البرلمان تسمية الرئيس للحكومة المقبلة (احتمال مستبعد، في ظل غياب المعارضة)، بينما لم يحصل تحالف الكتلة المصرية في انتخابات 2012، والذي ضمّ ثلاثة أحزاب هي: المصريون الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي والتجمع، سوى على 34 مقعداً بنسبة أقل من 7% من إجمالي عدد مقاعد مجلس الشعب¹²⁸؛ ما يعطي دلالة قوية على عودة سيطرة رجال الأموال والمال السياسي على مصائر الانتخابات في مصر.

ز. فوز قائمة ”في حبّ مصر“، المشكّلة من أحزاب دعمت الانقلاب ومستقلين مؤيدين للسياسي، بجميع المقاعد الـ 120 المخصصة للقوائم، من الجولة الأولى في قطاعات الجمهورية الأربعة، وتصدر واجهة القائمة قادة أمنيون ورجال شرطة وجيش سابقون على رأس هؤلاء اللواء سامح سيف اليزل المنسق العام لقائمة ”في حبّ مصر“، واللواء كمال عامر مدير المخابرات الحربية الأسبق، وكذلك اللواء تامر الشهاوي الملقب بـ”صقر“ المخابرات الحربية، ومن ناحية قادة الشرطة يأتي اللواء سعد الجمال ضمن

¹²⁷ قراءة في نتائج الانتخابات المصرية، الجزيرة.نت، 2012/1/22، انظر: <http://bit.ly/25NWppG>

¹²⁸ المرجع نفسه.

أعضاء القائمة¹²⁹، وينضوي تحت هذه القائمة أحزاب أيدت الانقلاب ومستقلون مؤيدين للسياسي، بعضهم ينتمي لعهد مبارك.

ح. لم يَجِنِ حزب النور السلفي من تأييده للانقلاب سوى الخسارة الفادحة للأصوات وللمقاعد النيابية، بعد أن فقد المصادقية لدى قاعدته الشعبية بسبب تأييده الانقلاب، وبعد أن تمّ نبذه من قِبَل مؤيدي الانقلاب أنفسهم بعد انتهاء دوره؛ فبينما حلّ التحالف السلفي، الذي تزعمه حزب النور وضمّ حزب الأصالة، وحزب البناء والتنمية المنبثق عن الجماعة الإسلامية، ثانياً بعد حزب الحرية والعدالة، حيث حصد 121 مقعداً، بنسبة 23.81% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب، في أكبر مفاجأة شهدتها تلك الانتخابات¹³⁰، حلّ هذا الحزب سادساً في ترتيب الأحزاب التي فازت بالانتخابات 2015، بعد حصوله على 12 مقعداً فقط.

ط. فوز 63 ضابطاً ورجال شرطة سابقين بالانتخابات 2015، ما يعكس عودة رجال هذا الجهاز كأحد أذرع الدولة العميقة إلى الحلبة السياسية من جديد بعد انقلاب 3 يوليو. وهذا الحضور هو الأكبر حيث فاق حتى حقبة نظام مبارك؛ فقد رأى اللواء هشام الشعيبي، وهو لواء شرطة سابق فاز بهذه الانتخابات، في هذه النتيجة دليلاً على أن "صورة الشرطة بدأت تتحسن في الشارع"، وأوضح الشعيبي، أنه حينما "كان عضواً في برلمان سنة 2000 كان عدد النواب ممن لهم خلفية شرطية 18 نائباً، وفي سنة 2005 كانوا 23 نائباً، وسنة 2010 كانوا أكثر من 30، بينما في سنة 2012 سجلت أقل حضور لهم حيث وصل 10 نواب فقط إلى البرلمان"¹³¹.

وتعد هذه الانتخابات النيابية هي المحطة الأخيرة التي نصت عليها خريطة الطريق، التي تمّ إعلانها عقب الإطاحة بمحمد مرسي، وتضمنت أيضاً إعداد دستور جديد للبلاد تمّ في كانون الثاني/يناير 2014، وانتخابات رئاسية كانت قد تمت في حزيران/يونيو 2014.

لا شكّ أن التعديلات الجديدة على قانون مجلس النواب والتوسع في انتخاب أعضاء البرلمان بالنظام الفردي، سيعيدان تشكيل العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

¹²⁹ صراع الجنرالات على كرسي البرلمان.. "اليزل وعامر والشهاوي" الأبرز... موقع برلماني، 2015/10/8، انظر: <http://bit.ly/1UpiXFk>

¹³⁰ قراءة في نتائج الانتخابات المصرية، الجزيرة.نت، 2012/1/22.

¹³¹ اليوم السابع، 2016/1/3، انظر: <http://bit.ly/22TUTAz>

والتداخل بينهما كما كان الوضع في ظلّ نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، لينتج في النهاية ”معارضة مصطنعة ومفتعلة لمحاولة إثبات أن هناك تياراً آخر في مصر غير الذي تمّ صنعه إعلامياً“¹³².

إذا صحّ ذلك التحليل فهو يعيد إلى أذهاننا برلمان 2010 الذي جرى تصميمه على نحو أعطى الحزب الوطني أغلبية كاسحة، بحيث خلا من المعارضة غالباً لكي يمهد الطريق لتوريث السلطة في عهد مبارك. صحيح أن الأساليب اختلفت ”فطبخة“ 2010 تمت بالتزوير الفاضح، أما الطبخة الراهنة فقد خلت من التزوير، وتكفل حُسن الترتيب والتدبير باللازم.

في ظلّ ما جرى من ترتيب وتدبير بدا منطقياً أن تغيب المنافسة السياسية بين المرشحين، في حين تبقى المنافسات العائلية والقبلية والجهوية. وإزاء انفراتق عقد تحالف 30 يونيو واختفاء رموزه السياسية على الأقل، فقد ساد اقتناع بأنه برلمان اللون الواحد القادم من خارج السياسة، وأن دوره سيظل محصوراً في الموافقة والتأييد. من ثم سيكون معبراً عن السلطة وليس معبراً عن المجتمع.

وربما كان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى ضعف الإقبال على التصويت، على الرغم من الجهد الإعلامي الكبير الذي بذل لحث الناس ودفعهم إلى المشاركة، وتوظيف المشاعر الدينية لأجل ذلك. وهو ما دعت المؤسسة الدينية الرسمية، ممثلة بدار الإفتاء، الناخبين إلى التصويت في الانتخابات وأصدرت فتوى تُعدّ الممتنع عن الإدلاء بصوته فيها ”أثماً شرعاً“، كما صدرت فتوى مماثلة عن أحمد عمر هاشم عضو هيئة كبار العلماء، رئيس جامعة الأزهر الأسبق والمرشح في الانتخابات، وقد زاد على ذلك حيث قال إن المؤتمرات التي تعقدها قائمة ”في حب مصر“ المؤيدة للسياسي ”تحفها“ الملائكة¹³³.

كما حرّم عبد الله النجار، عضو مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر، مقاطعة الانتخابات، واصفاً الداعين للمقاطعة بـ”المجرمين“ وأن لديهم أجندات خبيثة ضدّ الإسلام، مشدداً على أنه واجب شرعي لا يقل عن أداء الصلاة، ومن لم يشارك كمن ترك صلاة واجبة لا قضاء لها¹³⁴.

¹³² محمد العلي، مرجع سابق.

¹³³ هل المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها بحاجة إلى فتاوى؟، بي بي سي، 2015/10/19، انظر: http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/10/151019_comments_egypt_elections_fatwas

¹³⁴ المرجع نفسه.

وقد ظهرت بوادر هذا التحول من خلال النتائج، حيث رسخت هيمنة الرئيس السيسي على مقاليد صناعة القرار، بعد سيطرة قائمة "في حب مصر" الموالية له، فيما مُني حزب النور السلفي والأحزاب الليبرالية والناصرية بخسائر كبيرة.

وقد جرت هذه الانتخابات في ظل غياب التنوع في الإعلام والسياسة بالرغم من تعدد الأحزاب والمنابر الإعلامية، وتعرض عشرات النشطاء السياسيين من رموز الثورة للسجن لمخالفتهم قانون التظاهر، علاوة على التشهير برموز أخرى واتهامها بالعمالة للخارج، ما دفع إلى اختفاء عشرات الحركات والائتلافات الشبابية، وبالتالي خسر الحراك السياسي اهتمام وقوة الشباب، ويلاحظ هنا الاختفاء الكبير للشباب من لجان الانتخابات، وهو امتداد لظاهرة عزوف الشباب عن التصويت في الاستفتاء على الدستور والانتخابات الرئاسية¹³⁵.

رابعاً: الدولة العميقة وأثرها على الحكم:

ربما كان مصطلح "الدولة العميقة" جديداً على قاموس السياسة في مصر، لأن النظام المستبد الذي ظل قابضاً على السلطة طوال الثلاثين سنة الأخيرة على الأقل، لم يكن بحاجة إلى دولة عميقة تحمي مصالح الأطراف المستفيدة منه، وتشاغب على الدولة القائمة. ذلك أن سياسة الدولة كانت تخدم تلك المصالح وترعاها. وهو الوضع الذي اختلف بعد الثورة التي حاولت تأسيس نظام جديد يتعارض مع تلك المصالح¹³⁶.

الدولة العميقة ليست اكتشافاً جديداً، لأن المصطلح متداول في دول عدة، بعضها في أمريكا اللاتينية، ثم إنه مشهور وله رنينه الخاص في تركيا بوجه أخص منذ أكثر من نصف قرن، ويقصد به شبكة العملاء الذين ينتمون إلى تنظيم غير رسمي، له مصالحه الواسعة وامتداداته في الداخل والخارج، ونقطة القوة فيه أن عناصره الأساسية لها وجودها في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة المدنية، والعسكرية، والسياسية، والإعلامية، والأمنية. الأمر الذي يوفر لتلك العناصر فرصة توجيه أنشطة مؤسسات الدولة الرسمية والتأثير في القرار السياسي. وللدولة العميقة وجهان، أحدهما معلن وظاهر

¹³⁵ محمد شومان، مرجع سابق.

¹³⁶ فهمي هويدي، سؤال الدولة العميقة في مصر، الجزيرة نت، 2012/6/12، انظر: <http://bit.ly/1OfLO2k>

يتمثل في رجالها الذين يتبوؤون مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة، والجيش، والبرلمان، والنقابات، إلى جانب مؤسسات الإعلام ونجوم الفن والرياضة. الوجه الآخر خفي غير معلن يتولى تحريك الأطراف المعنية في مؤسسات الدولة لتنفيذ المخططات المرسومة¹³⁷.

بدأت تأثيرات الدولة العميقة في مصر تظهر بعيد ثورة 25 يناير، وربما كان لها دور ما في أثناء الثورة، حيث من الممكن أن يكون هناك دور لقادة الجيش وبعض المتنفذين في مصر في إرغام الرئيس مبارك على التنحي خوفاً من خروج الأوضاع عن السيطرة، وكذلك في سبيل احتواء آثار الثورة وتداعياتها على مصالح الجيش والطبقة المتنفذة في مصر.

بعد فوز محمد مرسي بالرئاسة المصرية، توافقت قيادات في الأجهزة السيادية للدولة، وما يسمى الدولة العميقة على أن مرسي مرحلة عابرة، ولا ينبغي لأي أحد أن يتعاون معه بأي حال من الأحوال، واستخدم القضاء من أجل محاصرته وحشره في الزاوية، ودفعه نحو أخطاء تدخله في مشاكل مع الآخرين، أو تبرر لفئة أخرى مواقفها المناهضة له¹³⁸.

كما أن وسائل الإعلام التي تدار أصلاً من قبل الأجهزة الأمنية، بدأت تشن حملة تحريض ضدّ مرسي، ولو كانت المؤسسة العسكرية والأمنية مع الرئيس لما تجرأت عليه وسائل الإعلام على هذا النحو.

حاول مرسي أن يعمل في مجالين؛ الأول: محاولة تسيير حكومة نزيهة من أجل إثبات أن ثمة أملاً في المستقبل، والثاني العمل اليومي على استرضاء الجيش من خلال السيسي اعتقاداً منه بأن كسبه يعني ضمان استمرار الحكم، على أساس أنه (أي الجيش) هو من اتخذ في النهاية قرار تنحية مبارك. لكن هذا التعامل "الودي" تجاه السيسي والجيش كان من طرف واحد في واقع الحال، كما أن حكومة هشام قنديل لم تكن في واقع الحال حكومة مرسي بالكامل، بل كان للسيسي دور كبير في اختيارها، خصوصاً وزاراتها السيادية. وكان حضور الإخوان فيها هامشياً، وكذلك الحلفاء الآخرين، بينما

¹³⁷ المرجع نفسه.

¹³⁸ ياسر الزعاطرة، قصة مرسي من الفوز إلى الانقلاب في ضوء التسريبات، صحيفة العرب، الدوحة، 2015/3/18، انظر: <http://bit.ly/1XK3TJz>

عزفت المعارضة عن المشاركة؛ لأن الجميع كان يدرك أن المطلوب هو إفشال الرئيس وليس منحه فرصة النجاح. والقضاء كما أشير من قبل، وعبر قرارات متوالية أهمها حلّ مجلس الشعب ورفض قرارات مرسى الدستورية، كان الأداة الأكبر في الاستفزاز، وهذا يدار من خلال مؤسسة الأمن بالتوافق مع الجيش، ولم يكن مستقلاً بحال. مسرحية 2013/6/30 جاءت بعد حملة شيطنة كبيرة لمرسى والإخوان، لكن الحملة لم تكن كافية، فكل الانتخابات، وآخرها استفتاء الدستور كانت لصالح الإخوان، ولم تفلح قوى المعارضة في تجييش الشارع ضدّ الرئيس، فكانت فكرة حركة تمرد التي لم يكن مطلوباً منها سوى توفير الذريعة، وتوافق عليها الجميع، وكان للكنيسة دور في حشد 2013/6/30 الذي تمّ إخراج سينمائياً لتبرير الانقلاب¹³⁹.

تتكشف يوماً بعد يوم تفاصيل كواليس الأيام والساعات التي سبقت مظاهرات 30 يونيو وعزل مرسى. وآخر فصول هذه الكواليس ما نشرته وول ستريت جورنال The Wall Street Journal الأمريكية عن عودة الدولة العميقة، واجتماعات "سرية" ومنتظمة على مدى أشهر "بين قادة المعارضة وبقياء نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك وضباط كبار في الجيش. ونقلت الصحيفة الأمريكية عن أحد المقربين من المجتمعين مع الجيش أن الأخير قال بأنه سيتدخل ويعزل مرسى إذا حشدت المعارضة "عدداً كافياً" من المتظاهرين المطالبين برحيله. واللافت أن الصحيفة أشارت إلى أن نظام مبارك والمعارضة التي طالبت في السابق برحيله، متفقان على أن مرسى ومرجعته الإسلامية "تهديد"¹⁴⁰.

وتزامنت هذه الاجتماعات —تضيف الصحيفة— مع حوادث مماثلة لخلع مبارك، وهي موجة من الهجمات المنسقة تستهدف مقرات الإخوان. وتذكر الصحيفة أنه بعد عزل مرسى استعاد رموز نظام مبارك ومؤسساته جزءاً من نفوذهم، وتمثل ذلك في تنصيب الجيش أحد قضاة عهد مبارك رئيساً مؤقتاً للبلاد، بينما اختير قضاة آخرون من العهد نفسه لإعداد دستور جديد¹⁴¹.

¹³⁹ المرجع نفسه.

In Egypt, the "Deep State" Rises Again, *The Wall Street Journal* newspaper, 14/7/2013, ¹⁴⁰ <http://www.wsj.com/articles/SB10001424127887324425204578601700051224658>

Ibid. ¹⁴¹

وقال القيادي في حزب الحرية والعدالة ياسر حمزة إن الدولة العميقة لم تختفِ أصلاً لتعود، وهذه الدولة بأجهزتها الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، كانت سبب الأزمات التي ضربت مصر خلال العام الأول من ولاية مرسي، وأكبر دليل على وجود هذه الدولة أن الكهرباء في مصر لم تنقطع منذ الانقلاب العسكري، وحُلت أزمة السولار والبنزين خلال 24 ساعة. وكان على ثورة 25 يناير أن تواجه "هذه الدولة العميقة بآليات ثورية وتفكيكها قبل انتهاء الفترة الانتقالية" وفقاً لحمزة¹⁴².

وأضاف حمزة أن الشواهد والأحداث تؤكد حدوث اجتماعات بين رموز المعارضة والجيش، إضافة إلى شحن "التيار المتطرف" في الكنيسة استعداداً لمظاهرات 30 حزيران/يونيو. وهذه الاجتماعات كانت تتم في وقت رفضت فيه قيادات المعارضة الحوار مع الرئيس مرسي للاتفاق على ملامح المشهد السياسي.

ورأى القيادي في حزب الحرية والعدالة أن جبهة الإنقاذ استعانت بالجيش بعد فشلها بكافة الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات، ورأى أن "عناصر الدولة العميقة في المؤسسة الأمنية والعسكرية والإعلامية وبعض بقايا أحزاب سياسية لا تملك حيثية شعبية"، تحالفت وخططت لمظاهرات 2013/6/30¹⁴³.

وذكرت صحيفة نيويورك تايمز The New York Times الأمريكية أن الشرطة المصرية لم تفشل في أثناء حكم مرسي بممارسة دورها وحماية الشوارع فقط، بل وكذا المؤسسات المسؤولة عن توفير الطاقة وتوفير الغاز، حيث فشلت في توفير الغاز والوقود الذي اصطلفت الجماهير من أجل الحصول عليه وأدت إلى حالة من الغضب والاضطرابات التي أدت لعودة العسكر¹⁴⁴.

ويعتقد المتحدث باسم وزارة التموين والتجارة الداخلية في عهد مرسي، ناصر الفراش أن هذه التصرفات كانت "تحضيراً للانقلاب". واتهم الفراش دوائر متعددة داخل الدولة بالإسهام في الانقلاب بدءاً من مسؤولي المخازن والتموين إلى سائقي السيارات الموكلون بنقله¹⁴⁵.

Ibid. 142

Ibid. 143

Sudden Improvements in Egypt Suggest a Campaign to Undermine Morsi, *The New York Times* newspaper, 10/7/2013, <http://www.nytimes.com/2013/07/11/world/middleeast/improvements-in-egypt-suggest-a-campaign-that-undermined-morsi.html>

Ibid. 145

وقالت الصحيفة إن مسؤولين في نظام مبارك السابق وبعضهم جنرالات برتب عالية عملوا من وراء الستار لتمويل وتوفير الاستشارة والتنظيم للإطاحة بنظام الإخوان. وممن أسهموا في الحملة الملياردير المصري نجيب ساويرس، وتهاني الجبالي القاضي في المحكمة الدستورية العليا، وشوقي السيد المستشار القانوني لآخر رئيس وزراء في عهد مبارك، أحمد شفيق. ولكن أهم ملمح لعودة الدولة العميقة كما كانت عليه في عهد مبارك هي عودة الشرطة للشوارع، مع أن مرسى وطوال العام الذي حكم فيه مصر، حاول إرضاء قوى الأمن لدرجة أنه همّش مؤيديه، بدلاً من أن يقوم بإعادة تأهيل وتنظيم وزارة الداخلية¹⁴⁶.

ورفضت قوى الأمن نشر قواتها في الشوارع على الرغم من تزايد معدلات الجريمة وازدحام الشوارع، مما أثر بشكل سلبي على الاقتصاد. فقد عادت الشرطة بزيتها الأبيض إلى شوارع القاهرة وأسهمت قوات مكافحة الشغب التي يكرهها المصريون قبل وبعد الثورة في ضرب المعتصمين الإسلاميين¹⁴⁷.

ومن المظاهر الغريبة أيضاً الحملة الإعلامية لتبييض صورة الشرطة حيث انتشرت ملصقات إعلانية تظهر رجال الشرطة وهم محاطون بالأطفال الفرحين "أمنكم هو مهمتنا وحمائتكم هو هدفنا". ونقلت الصحيفة عن مسؤول نقابة قوات الشرطة السابق قوله، إن الضباط الذين عملوا تحت النظام وبسياسة ضدّ الإسلاميين، لم يتقبلوا نفسياً التغيير الذي حصل بتولي الإسلاميين السلطة حيث صار مطلوباً منهم خدمة مشروع كانوا يحاربونه في الماضي¹⁴⁸.

وتقول الصحيفة إن البيروقراطية التي بناها مبارك طوال حكمه الديكتاتوري الذي استمر مدة ثلاثين عاماً تقريباً بقيت في مكانها، فيما احتفظت أعمدة النظام من رجال الأعمال والأثرياء بتأثيرهم. ولم يكن مرسى الذي يعدّ أول رئيس ينتخب للمنصب منذ عقود طويلة بقادر على توسيع سلطاته لتشمل مؤسسات وأجهزة الدولة، أي الدولة العميقة¹⁴⁹.

Ibid. 146

Ibid. 147

Ibid. 148

Ibid. 149

ولم يكن مرسى قادراً على توسيع الدعم الشعبي له وبناء إجماع وطني حوله في الوقت الذي واجه فيه حملات شرسة ومنظمة دعمها أعمدة نظام مبارك السابق. ونقلت ما قاله ساويرس الثري المعروف بأنه دعم حملة تمرد منذ البداية، وتبرع بمكاتب حزبه، المصريون الأحرار، وقدم الدعم الدعائي والإعلامي من خلال محطته التلفزيونية المعروفة، كما دعم إنتاج الفيديو للحملة والذي بثَّ على قنواته التلفزيونية. وقال ساويرس إن "تمرد لم تكن تعرف أنني الذي يقف وراء الدعم" و"لا أشعر بالخجل"¹⁵⁰.

خامساً: أثر التدخلات الخارجية على مسار الأحداث:

مع بداية هبوب رياح الربيع العربي على بعض الدول العربية، وجّه قادة هذه الدول سهام الاتهامات إلى جهات ودول عربية وأجنبية، متهمين إياها بنسج خيوط المؤامرات لإسقاط أنظمة الحكم في هذه الدول، لكن طغيان النزعة الشعبوية العفوية التي اتسمت به هذه الثورات، وقلة الخبرة والتنظيم، ومحدودية الدعم المالي، والإعلامي، والسياسي، لم يدع مجالاً للشك أن الربيع العربي هو ردُّ فعل شعبي عفوي غير مخطط، جاء نتيجةً لسياسات التهميش، والإذلال، والإقصاء، والاحتكار من قبل السلطات الحاكمة في دولنا العربية.

في المقابل أظهر سياق الأحداث ومساراته ومستويات الدعم المالي، والسياسي، والإعلامي، وطبيعة الزخم الذي سارت به الثورات المضادة في بعض دول الربيع العربي، مدى أثر التدخلات الخارجية على مسار الأحداث هناك منذ اليوم الأول الذي تلا سقوط تلك الأنظمة جراء ثورات الربيع العربي.

شكلت مكانة مصر وموقعها بالنسبة للعالم العربي وفي الخريطة الدولية، عوامل دفع إضافية بالنسبة للدول المتضررة من نجاح الربيع العربي، لتركز جهودها وتصرف مليارات الدولارات في سبيل إنجاح موجة الثورة المضادة.

وإذا تتبعنا مواقف وردود فعل بعض الدول — التي سوف يبرز دورها بشكل أكبر في مرحلة الثورة المضادة — عند بداية الربيع العربي، ومواقفها في أعقاب الاستحقاقات التي جرت بعد ذلك، لأدركنا الدور الذي اضطلعت به هذه الدول في مرحلة الثورة المضادة.

ومن بين عدة دوافع وأسباب أدت إلى تبني هذه الدول، خصوصاً العربية منها، سلوك المسار الصدامي مع الثورات الشعبية، يبرز دافعين مهمين:

1. الدافع الأول، الخوف من انتقال عدوى الربيع العربي إلى شعوب هذه الدول.
2. أما الدافع الثاني، فهو التوجس من الإسلام السياسي الذي كان الأكثر حضوراً واستفادة من نتائج الربيع العربي، بحكم تصدره التيارات السياسية والاجتماعية التي عارضت سياسات تلك الدول منذ نيل استقلالها أو تكوينها بعد التحرر من نير الاستعمار، بالإضافة إلى خبرته وقوة تنظيمه واتساع انتشاره، وقد دفع تيار الإسلام السياسي وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين ضريبة هذه المعارضة من قتل واعتقال ونفي لقياداتها على مدى عشرات السنين.

وخلال ثورة 25 يناير، كان كثير من المصريين يعدّون عدداً من دول الخليج أطرافاً تقف ضدّ إرادة المصريين الذين طالبوا، وما زالوا، بالتغيير والحق في العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، وهي الشعارات التي رفعها المتظاهرون في 25 يناير وما زالوا.

أعطى دخول جماعة الإخوان المسلمين في مصر على مسار الأحداث والمظاهرات التي شهدتها مصر خلال ثورة 25 يناير، دفعاً قوياً لهذه الثورة بحكم المكانة الشعبية والدقة التنظيمية التي تتمتع بها الجماعة في مصر. هذا الدخول أعطى التحرك الشعبي الزخم المطلوب؛ ما أدى في نهاية المطاف إلى تنحي مبارك عن الحكم. ومع تنظيم أول انتخابات تشريعية ورئاسية نزيهة في مصر منذ تأسيس الدولة الحديثة بعد إنهاء الحكم الملكي، استطاع الإخوان أن يفوزوا بأغلب مقاعد مجلسي الشعب والشورى، ثم فاز مرشحها محمد مرسي بموقع الرئاسة المصرية.

شكل فوز الإخوان المسلمون في مصر صدمة لدى أكثر الدول العربية بشكل عام، وأغلب دول الخليج العربي بشكل خاص، ما دفعها إلى تكثيف اتصالاتها ودعمها لأطراف في المؤسسة العسكرية وقلوب النظام السابق، وأركان الدولة العميقة، مسخرة في ذلك مليارات الدولارات، خصوصاً في دعم عدة قنوات وبرامج مصرية وعربية موجهة ضدّ الإسلام السياسي.

توالى ردود الفعل الدولية والعربية على نبأ فوز مرسي، ورحب إسلاميون من مختلف أنحاء العالم بفوزه بأول انتخابات حرة نزيهة في مصر، وعدّوه نصراً

لقضيتهم، بينما اتسمت ردود أفعال الدول الغربية ودول الخليج و"إسرائيل" بالحذر والقلق من أجندته السياسية، مع إرسال معظم الدول برقيات تهنئة وترحيب بفوزه. وعُدَّ فوز مرسي على نطاق واسع حدثاً تاريخياً له نتائج بعيدة المدى تتجاوز حدود مصر¹⁵¹.

لكن هذا التعامل الواقعي من أغلب الدول العربية والأجنبية لم يقترن بدعم مادي وسياسي حقيقي لمرسي، باستثناء بعض الدول ومنها قطر وتركيا، وبدا كأن العديد من الدول لم تكن ترغب بنجاحه في رئاسته. وكشفت وثيقة مسربة من وثائق ويكيليكس السعودية Saudi WikiLeaks توقع وزير الخارجية حينها سعود الفيصل، للملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، بفوز محمد مرسي بالانتخابات المصرية، محذرة من التبعات التي ستتبع هذا الفوز. ونقلت الوثيقة عن مصدر خاص في القاهرة أن السفير الأردني في مصر، أعد تقريراً بشأن الموقف في مصر بعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات المصرية. وتضمن التقرير التوقع بفوز محمد مرسي بالرئاسة، واستلام خيرت الشاطر لرئاسة الوزراء، ما يؤدي "لتقوية موقف الإخوان بالمطالبة بالتعديلات الدستورية التي تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية"¹⁵².

ومع صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر بانتخاب مرسي رئيساً، بدت مواقف الرياض وأبو ظبي على أقل تقدير، توصف بأنها "غير واضحة" من مصر في عهد مرسي، إلا أنه ومع زيارة الرئيس مرسي إلى جدة في 2012/7/11، ولقائه مع العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز¹⁵³، توقع المتابعون أن تشهد العلاقات بين الدولتين تقارباً إلى حدٍّ ما.

وبالرغم مما أبداه الرئيس مرسي آنذاك من تأكيدات على عمق ومثانة العلاقات بين مصر والسعودية حكومة وشعباً في الدولتين، وتعهداته بتسهيلات أكبر للمستثمرين

¹⁵¹ ردود الفعل الدولية على انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، موقع فرانس 24، 2012/6/26، انظر: <http://f24.my/1XdqIEr>

¹⁵² وثيقة سعودية تحذر من تبعات فوز مرسي بالانتخابات المصرية، عربي 21، 2015/6/24، انظر: <http://bit.ly/1U9U7My>

¹⁵³ العربية نت، 2012/7/13، انظر: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/13/226179.html>

السعوديين في مصر الذين تقدر استثماراتهم بنحو 27 مليار دولار¹⁵⁴، إلا أن الجميع ظلّ يترقب ويقرأ ما بين السطور خصوصاً تلك التصريحات التي تخرج من المسؤولين السعوديين بشأن مستقبل العلاقات بين السعودية ومصر، إلا أن الكثيرين لم يكونوا يتوقعون أنه بعد أقل من عام على هذه الزيارة وإشادة السعودية بالرئيس المنتخب، سيخرج ملك السعودية ليؤيد عزل مرسي، وهي الخطوة التي عدّها فريق كبير في مصر وخارجها "انقلاباً عسكرياً على الشرعية".

وكانت الإمارات أول من أظهر موقفاً سلبياً من النظام المصري الجديد الذي حلّ مكان نظام مبارك، وذلك عن طريق قائد شرطة دبي ضاحي خلفان، الذي استقبل انتخاب الشعب المصري للرئيس مرسي بسلسلة تغريدات رأى خلالها أن ما حدث هو "يوم شؤم"، مُهدداً بأن مرسي سيأتي إلى الخليج "حبواً" وسيقبل مرسي يد خادم الحرمين كما فعل حسن البنا¹⁵⁵، هذه التصريحات من المستبعد أن تحدث إلا في وجود "ضوء أخضر" من القادة الإماراتيين.

ومنذ ذلك الحين لم تتوقف تصريحات خلفان ضدّ مصر ورئيسها مرسي، وهو ما جعل الخارجية المصرية في سابقة تكاد تكون الأولى من نوعها، تستدعي السفير الإماراتي بالقاهرة طالبة توضيحاً لما قاله خلفان، وكان ردّ أبو ظبي أن الأخير لا يُعبّر إلا عن نفسه وأن الدولة ليست مسؤولة عن تصريحاته¹⁵⁶.

ورأى خلفان أن جماعة الإخوان المسلمين تتآمر على دول الخليج العربي والأمة جمعاء¹⁵⁷، وطالب الإنتربول INTERPOL بالقبض على قادة جماعة الإخوان، وعلى رأسهم المرشد العام للجماعة محمد بديع، بزعم تدخلهم لزعزعة أمن الخليج. وبعد تصريح خلفان على حسابه الشخصي على موقع تويتر Twitter، بأن "إسرائيل لا تشكل خطراً على العرب والخطر الحقيقي يأتي من الإخوان المسلمين"، وجه أفيخاي أدراعي Avichay Adraee المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي، رسالة حميمية

¹⁵⁴ المرجع نفسه.

¹⁵⁵ الوفد، 2012/6/27، انظر: <http://bit.ly/1Xds55W>

¹⁵⁶ العربية.نت، 2012/6/28، انظر: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/06/28/223330.html>

¹⁵⁷ موقع بانوراما الشرق الأوسط، 2012/11/21، انظر: <http://bit.ly/1YhJJSU>

إلى خلفان، واصفاً إياه بالمتحضر والمتفاهم، ونعته بـ ”شقيق إسرائيل“، وقال أدري في حسابه على موقع تويتر، ”يا ليت كل العرب متحضرين ومتفاهمين مثلك يا سيد ضاحي، ويعرفون أن لإسرائيل الحق في الحياة، نحن وأنتم أخوة يا سيد“¹⁵⁸.

تجسّد موقف الإمارات مما يحدث في مصر منذ إسقاط مبارك في ملاحقة الإخوان المسلمين على أراضيها، حيث اعتادت السلطات في الإمارات الإعلان من وقت لآخر عن القبض على خلية تتهمها بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين مثلما حدث في تموز/ يوليو 2012¹⁵⁹ و 2012/11/21، وكانون الثاني/ يناير 2013، حيث أُلقت السلطات الإماراتية القبض على 14 مصرياً، بينهم أطباء ومهندسون وصحفي¹⁶⁰.

وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا في الإمارات في 2014/1/21، أحكاماً بالسجن على 30 متهماً (10 إماراتيين و20 مصرياً) بالانتماء لـ ”التنظيم السري“ للإخوان المسلمين، لمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمس سنوات، في حين برأت المحكمة شخصاً واحداً من بعض التهم الموجهة إليه¹⁶¹.

اتخذت الدول العربية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة، مواقف متباعدة من الأحداث التي عاشتها مصر عقب إطاحة الجيش المصري بمرسي. فبينما أعلنت دول تأييدها لأغلب إجراءات السلطة الجديدة، أبدت دول أخرى رفضها أو تحفظها على بعض هذه الإجراءات، في حين التزمت أخرى بالصمت.

وكانت السعودية أول من دعم ”خريطة المستقبل“ وأرسل ملك السعودية برقية تهنئة للرئيس المؤقت عدلي منصور الذي تمّ تعيينه، قائلاً إن ”رجال القوات المسلحة أخرجوا مصر من نفق يعلم الله أبعاده وتداعياته“، أما وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد فقال في بيان إن ”جيش مصر العظيم يثبت من جديد إنه بالفعل سياج مصر وحاميها ودرعها القوي، الذي يضمن لها بأن تظل دولة المؤسسات والقانون التي

¹⁵⁸ موقع المختصر، 2012/11/19، انظر: <http://www.almokhtsar.com/node/90260>

¹⁵⁹ موقع ساتل، 2012/7/16، انظر: <http://bit.ly/1WHCUNH>

¹⁶⁰ صحيفة الخليج، الشارقة، 2013/1/1، انظر:

<http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/236e103a-c097-4122-91d1-292b5ccacc7>

¹⁶¹ الخليج، 2014/1/22، انظر:

<http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/ad228f3f-62e0-416f-bb77-8fb82009f8c6>

تحتضن كل مكونات الشعب المصري الشقيق¹⁶². وتبعتهما في ذلك الكويت والبحرين والأردن والسلطة الفلسطينية¹⁶³. أما دولة قطر فقد أبدت تحفظها على عزل مرسي، على الرغم من أنها أرسلت برقية تهنئة للرئيس المؤقت، وقالت إنها تتفهم الواقع الجديد في مصر¹⁶⁴. وفي المقابل وصفت تونس ما حدث بالانقلاب العسكري، وأعلن الرئيس التونسي المنصف المرزوقي أن تدخل الجيش "أمر مرفوض تماماً". في حين رفضت السودان وحركة المقاومة الإسلامية حماس التعليق على ما حدث، واكتفتا بالتأكيد على كونه شأنًا داخلياً¹⁶⁵.

جاء موقف السعودية والإمارات من انقلاب 3 يوليو ليلقي بشكوك حول طبيعة دورهما في مصر منذ انتخاب مرسي وسقوط أحمد شفيق، ثم هروبه إلى الإمارات ليلحق بوزير التجارة الأسبق في نظام مبارك رشيد محمد رشيد¹⁶⁶؛ وهو المسؤول الذي صدر ضده حكماً غيابياً في مصر، بالسجن خمسة أعوام وغرامة 1.57 مليون دولار، بتهمة التهرب وتبديد أموال عامة. وقد استضافت دولة الإمارات عقب ثورة 25 يناير، العديد من رجال مبارك¹⁶⁷.

وفي مسعى لدعم السلطة الجديدة اقتصادياً، سارعت السعودية، والكويت، والإمارات في الفترة التي تلت الانقلاب، بتقديم دعم مالي لمصر بقيمة 12 مليار دولار في شكل منح نقدية وودائع ومواد بترولية؛ لم يتلقَّ الشعب المصري دعماً مماثلاً لها خلال حكم مرسي. كما أمر الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز في 2015/12/15، بمساعدة مصر في تلبية احتياجاتها البترولية للسنوات الخمس القادمة، وزيادة الاستثمارات السعودية في مصر لتصل إلى أكثر من 30 مليار ريال سعودي (نحو 8 مليارات دولار)¹⁶⁸.

¹⁶² العربية.نت، 2013/7/4، انظر: <http://bit.ly/1U9UAy7>

¹⁶³ محمد العلي، مرجع سابق.

¹⁶⁴ المرجع نفسه.

¹⁶⁵ المرجع نفسه.

¹⁶⁶ موقع صحيفة الوطن الإلكترونية، 2015/2/9، انظر:

<http://www.elwatannews.com/news/details/658974>

¹⁶⁷ موقع يناير، 2016/3/16، انظر: <http://yanair.net/?p=58292>

¹⁶⁸ بي بي سي، 2015/12/15، انظر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/12/151215_egypt_saudi_arabia_investments

وبالرغم من أن ما حدث بعد 2013/6/30 خرج عن إطاره السياسي من تباين للآراء إلى إراقة الدماء، خلال قيام قوات الأمن المصرية بفض اعتصام أنصار مرسي في ميداني رابعة والنهضة في 2013/8/14، بشكل دموي، إلا أن الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، خرج بعدها بأقل من 72 ساعة ببيان في 2013/8/16، بثّه التلفزيون السعودي، أعلن فيه دعمه لما قامت به السلطات المصرية بحق معتصمي رابعة والنهضة، ودعا الملك السعودي المصريين والعرب والمسلمين إلى التصدي لكل من يحاول زعزعة أمن مصر، معتبراً أن من يتدخل في شؤون مصر الداخلية من الخارج "يوقدون الفتنة"، مؤكداً أن السعودية "شعباً وحكومة تقف مع مصر ضد الإرهاب والضلال والفتنة، وتجاه كل من يحاول المساس بشؤون مصر الداخلية وعزمها وقوتها — إن شاء الله — وحققها الشرعي لردع كل عابث أو مضلل لبسطاء الناس من أشقائنا في مصر"¹⁶⁹.

وفي السياق ذاته أعلنت الإمارات "تفهمها للإجراءات السيادية التي اتخذتها الحكومة المصرية". وعدت البحرين أن "ما تقوم به السلطات في مصر من جهود يهدف لإعادة الأمن والاستقرار والنظام إلى الحياة العامة"¹⁷⁰. في حين دعت الكويت إلى "ضبط النفس وتفويت الفرصة على كل من يسعى إلى إشعال الفتنة وإدخال البلاد في فوضى عارمة"¹⁷¹.

وفي المقابل دانت قطر طريقة فض الاعتصامين، وطالبت السلطة بأن "تمتنع عن الخيار الأمني في مواجهة اعتصامات ومظاهرات سلمية، والمحافظة على أرواح المصريين المعتصمين في مواقع التظاهر"¹⁷². كما دانت تونس "الاستخدام المفرط للقوة بحق المتظاهرين"¹⁷³. وفي 2014/1/4 انتقدت قطر قرار السلطات في مصر اعتبار جماعة الإخوان المسلمين "منظمة إرهابية"، وقالت إن ذلك "مقدمة لسياسة تكثيف إطلاق النار على المتظاهرين بهدف القتل"¹⁷⁴.

¹⁶⁹ العربية.نت، 2013/8/16، انظر: <http://bit.ly/1WHD0oK>

¹⁷⁰ الخليج، 2013/8/15.

¹⁷¹ صحيفة الراي، الكويت، 2013/8/17.

¹⁷² الجزيرة.نت، 2013/8/14، انظر: <http://bit.ly/1Yhm3B2>

¹⁷³ وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، 2013/8/17، انظر:

<https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2328480&language=ar>

¹⁷⁴ محمد العلي، مرجع سابق.

ومنذ عزل الرئيس مرسي، فإنه كلما صدر من قول أو فعل عن السيسي تجده له بعد أيام وأحياناً بعد أسابيع تأييداً رسمياً من الرياض وأبو ظبي، وليس أدلّ على ذلك من أن أول المهنتين بالرئيس المؤقت عدلي منصور كان العاهل السعودي، وأن أول اتصال تقريباً يجريه السيسي بعد عزل مرسي كان مع خادم الحرمين في 2013/7/5، حيث ذكرت وكالة الأنباء السعودية (واس) أن وزير الدفاع المصري أجرى اتصالاً هاتفياً مع ملك السعودية، أطلعه فيه على تطورات الأحداث في مصر ”وطمأنه عن استقرار الأوضاع“¹⁷⁵.

وبعد أيام قليلة من الانقلاب، قام وفد إماراتي رفيع المستوى في 2013/7/9، يضم الشيخ عبد الله بن زايد وزير الخارجية، والشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني بالإمارات، بزيارة إلى مصر، مُعلنين تأييدهم المطلق للنظام الجديد¹⁷⁶. كما قام الفريق الركن حمد محمد الرميثي، رئيس أركان القوات المسلحة بدولة الإمارات، في 2013/7/26، بزيارة سريعة لمصر استغرقت عدة ساعات التقى خلالها عدداً من المسؤولين، وأكد خلالها دعمه للنظام الجديد¹⁷⁷.

وتسابقاً مع قرار حكومة الببلاوي، باعتبار الإخوان المسلمين ”جماعة إرهابية“، والذي اتخذته في 2013/12/25، أعلنت السعودية في 2014/3/7، جماعة الإخوان المسلمين ”تنظيماً إرهابياً“ ضمن قائمة شملت تنظيم القاعدة وجبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وفي السياق ذاته، أعلنت الإمارات أن الإخوان ”جماعة إرهابية“، مؤكدة حرصها على القضاء على مثل هذه الجماعة، وأصدرت بياناً يمنع دخول أعضاء الجماعة إليها. وفي 2014/3/22، أعلنت البحرين دعمها للسعودية والإمارات في ”تصديهما لمخططات الإخوان المسلمين“، وأكدت أنها ”ستتصدى للجماعة وتهديدها الإرهابي الواضح لاستقرار السعودية والإمارات ومصر“¹⁷⁸.

¹⁷⁵ العربية.نت، 2013/7/5. وانظر أيضاً:

صحيفة بوابة الشرق الإلكترونية، 2014/3/8، انظر: <http://www.al-sharq.com/news/details/217457>

¹⁷⁶ اليوم السابع، 2013/7/9، انظر:

<http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/1154894#.VwZRHpx95Mw>

¹⁷⁷ المصري اليوم، 2013/7/26، انظر: <http://www.almasryalyoum.com/news/details/240735>

¹⁷⁸ المرجع نفسه.

وأعلنت السلطة الفلسطينية أنها تؤيد القرار، وطالبت حركة حماس بالتوقف عن التعامل مع جماعة الإخوان نهائياً. بدورها رفضت حماس قرار الحكومة المصرية، وقالت إنها لن تتخلى عن علاقاتها مع الإخوان المسلمين. كما رفضت الكويت الاعتراف بقرار اعتبار الإخوان "جماعة إرهابية"¹⁷⁹.

وتجنببت أغلب الدول العربية الحديث عن أحكام الإعدام التي صدرت بحق قيادات جماعة الإخوان ومئات من مؤيدي الرئيس المعزول مرسي، وكذلك اعتقال عشرات الألوف من المعارضين، كما لم تتخذ غالبية الدول موقفاً رافضاً لاعتقال وسجن وقتل الصحفيين.

ويشهد أحد أكبر مؤيدي الانقلاب وهو الكاتب المصري مصطفى بكري على دور الإمارات فيما يحدث بمصر خلال السنوات الأخيرة، حيث كتب مقالة في 2014/2/9، تحت عنوان "بين زيارة الفريق صدقي ورؤية الشيخ محمد بن زايد"، في إشارة منه إلى زيارة رئيس الأركان المصري إلى دبي في 2014/2/8، قائلاً:

لم يكن موقف الإمارات مقصوراً على الدعم الاقتصادي ومواصلة الطريق الذي بدأه حكيم العرب رحمة الله عليه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ولكنه وكما قال الفريق صدقي صبحي شمل الدعم السياسي أيضاً، حيث وظفت الدبلوماسية الإماراتية كل رصيدها السياسي القوي على الصعيدين الإقليمي والدولي في الاعتراف بثورة الشعب وأن انحياز الجيش المصري العظيم لهذه الإرادة هو عمل تتجلى فيه أسمى وأنبل المعاني الوطنية¹⁸⁰.

ويضيف بكري:

كانت تعليمات الشيخ خليفة بن زايد رئيس الدولة منذ البداية لا تعاون مع حكم الإخوان في مصر، كان القلق يساورهم (الإماراتيين) على مصر والمنطقة، كانوا يعرفون ويدركون حجم المخاطر التي تهدد المنطقة بعد وصول هذه الجماعة الإرهابية إلى قمة الحكم في أكبر دولة عربية. كانت مهمتهم الأولى وتحديداً الشيخ محمد بن زايد وشقيقه الشيخ عبد الله بن زايد وزير الخارجية،

¹⁷⁹ المرجع نفسه.

¹⁸⁰ مصطفى بكري، بين زيارة الفريق صدقي ورؤية الشيخ محمد بن زايد، الوطن الإلكتروني، 2014/2/9، انظر: <http://www.elwatannews.com/news/details/414316>

كيف يمكن إقناع الغرب بحقائق ما جرى في مصر، وبالذور الخطير الذي تلعبه جماعة الإخوان في تهديد أمن المنطقة والعالم¹⁸¹.

ويتابع:

كانت الإمارات تراهن على عنصر الزمن، وتدرك أن الإخوان لن ينجحوا في الحكم، ولن يحققوا الأهداف والشعارات التي رفعوها في فترة الانتخابات، لكنهم كانوا على ثقة ويقين من أن السقوط قادم لا محالة. وفي لقاء جرى منذ فترة مع الشيخ محمد بن زايد ووفد مصري برئاسة المستشار أحمد الزند تحدث ولي عهد أبو ظبي عن هذه الفترة وقال: "بعد أحداث الربيع العربي رفعنا مستوى الخطر الأول (الإخوان) ومن يتبعهم، أدركنا دورهم التأمري في توظيف غضب الجماهير لإحداث الانهيار والفوضى لصالح جماعتهم". قال: "كان الهدف الرئيسي لنا في هذا الوقت هو كيف نقنع حلفاءنا في الغرب، بذلنا جهوداً كثيرة ولم ننجح في البداية، ولكن في اللحظة التي سقط فيها نظام حكم الجماعة في مصر وسقطت معها الأقنعة المزيفة عرف العالم أن الوضع يحتاج إلى وقت، بدأوا يراقبون الأوضاع، ولكن عندما أدركوا أن مصر ثابتة وتتقدم بخطوات واثقة بدأوا يعودون ليدقوا الأبواب من جديد"¹⁸².

هذا بعض ما ظهر من مواقف وإجراءات قامت بها بعض الدول لدعم الانقلاب وتشبيته، أما ما خفي فربما ستتكشف خباياه في قادم الأيام.

خلاصة:

شهدت العلاقة بين السلطة والأحزاب والقوى السياسية خلال عهدي مرسي والسياسي اختلافاً كبيراً، فقد حاول مرسي خلال حكمه أن يستوعب كافة الأحزاب والقوى السياسية، فدعاهم إلى المشاركة في الحكومة، لكن أغلب الأحزاب رفضت وأثرت مصالحتها الضيقة، بعد أن فشلت في كسب موقع مهم في الانتخابات التشريعية، ولم تمارس العمل السياسي المعارض للنزاهة، ولم تنتظر الفرصة كي تفوز في

¹⁸¹ المرجع نفسه.

¹⁸² المرجع نفسه.

انتخابات ديموقراطية نزيهة قادمة، بل آثرت التحالف مع المتضررين من ثورة 25 يناير، والرافضين لحكم الإسلاميين، وأركان الدولة العميقة، وآثرت دعم انقلاب 3 يونيو.

اتهمت القوى المحسوبة على النظام السابق وكذلك الأحزاب المعارضة للإسلاميين مرسي باتباع سياسة الإقصاء والتفرد بالحكم، مستفيدة من حالة حرية التعبير المستجدة والفضاء الإعلامي غير المقيّد التي سادت بعد الثورة واستمرت في عهد مرسي، كما قامت بتوظيف منابر ووسائل إعلام ارتبط الكثير منها بقوى وجهات تضررت من نتائج ثورة 25 يناير؛ من أجل التحريض ضدّ مرسي والتقليل من الإنجازات التي تحققت في عهده. وقد افتقدت هذه الاتهامات في كثير من الأحيان إلى أدلة حقيقية، كما كان هدف جزء كبير منها التقليل من إنجازات تيار "الإسلام السياسي".

وجد مرسي نفسه أمام دولة لا يملك زمام أمورها، وحكومة لا تستطيع تسيير شؤونها، وأحزاب معارضة أغلقت الأبواب أمام المشاركة السياسية ورفضت مبادرات المصالحة؛ لقد كان همها العزف على أوتار الاستقطاب، وتفضيل مصالحها الخاصة على مصالح الدولة. كما تمّ حلّ مجلس النواب وإبطال مجلس الشورى؛ فأضحى مرسي بلا أدوات تشريعية.

استفادت هذه القوى والأحزاب من حالة الامتعاض والتوجس والخوف على المصالح، التي أصابت أركان "الدولة العميقة"، وقلول الحزب الوطني المنحل، ومراكز النفوذ داخل المؤسسة العسكرية، ليشكلوا معاً جبهة واسعة قوية من أجل تنفيذ انقلاب 3 يوليو. ولم تلجأ هذه الأطراف إلى الوسائل الدستورية المتمثلة بالشرعية الانتخابية لإقصاء مرسي، لأنها تدرك أن رصيدها الشعبي لا يمكنها من تحقيق ذلك، معولة على تقاسم السلطة فيما بينها في أعقاب الإطاحة بمرسي.

رفض السياسي وأركان الانقلاب أي حوار مع مرسي وجماعة الإخوان المسلمين ورفعوا شعار "لا حوار مع الإخوان"، وعملوا على إقصائها، وزجوا برافضي الانقلاب في السجون والمعتقلات، ولم يقبلوا سوى بحل وحيد، وهو قبول الطرف المقصي بالواقع والانسحاب من المسرح السياسي.

لم تحصل القوى والأحزاب التي باركت الانقلاب على مرسي على مبتغاها؛ حيث استأثر الجيش ومن خلفه بكل السلطة وعمل على إقصاء هذه الأحزاب والقوى من

المشهد السياسي، وجاءت نتائج الانتخابات البرلمانية بعكس ما كانت ترغب، وضمن مرسى مجلس نواب موال له، ولم تحصل هذه الأحزاب على تمثيل مؤثر في المجلس. وتمّ تقييد الحريات بشكل كبير، خصوصاً بعد سنّ قانون التظاهر.

أما العوائق الخارجية في وجه مرسى فتمثلت في رفض العديد من الدول العربية التعامل الجدي مع نظام مرسى ودعمه مادياً؛ فقد رفضت مخرجات الربيع العربي وخافت من انتقال عدواه إلى بلادها، كما وجدت في "الإسلام السياسي" تهديداً لمصالحها؛ فدعمت الثورة المضادة والانقلاب على مرسى، واعترفت بنظام السيسي سياسياً وساعدته اقتصادياً. كما وقف المجتمع الدولي متفجعاً على الأحداث التي وقعت في مصر بعد الانقلاب، وكان ما يعنيه هو مصالحه الخاصة، وليس تحقيق الديمقراطية واحترام الشرعية خصوصاً عندما تأتي بـ "الإسلاميين".

لا شك أن الكثير من مكسبات ثورة 25 يناير تبخرت، والحريات أعيد تقييدها، والأحزاب بعضها زُجّ بقيادتها في السجون، وهُمّش البعض الآخر وحُجّم وأقصى. وهكذا نتج عن انقلاب 3 يوليو آثار وخيمة على الحياة السياسية في مصر، حيث تمّ استئصال القوى التي قادت المسار الديمقراطي، كما تمّ قمع فريق من المؤيدين، بالإضافة إلى عسكرة مفاصل الدولة، ومحاولة إنتاج معارضة جديدة مصطنعة.

Egypt Between Two Eras: Morsi and al-Sisi

A Comparative Study

(2)

Parties and Political Forces

هذا الكتاب

يحاول هذا الكتاب مناقشة الأوضاع الحزبية وعلاقات القوى السياسية بين عهدي مرسي والسياسي، والتي تعدُّ أحد أكثر المراحل التاريخية حساسية في تاريخ مصر، فتطور الأوضاع الحزبية لم يسر بما يتناسب ومخرجات ثورة 25 يناير، فالكثير من الأحزاب لم تُغيّر أو تطور برامجها السياسية وآلية القيادة حيث بقيت العقلية القديمة مسيطرة.

أما العلاقة بين القوى السياسية فعالباً ما كانت تسير وفق المصالح الضيقة، فالانقسامات والتباينات خرجت عن مسارها الطبيعي؛ وكانت هذه الخلافات أحد الأسباب التي أدت إلى عودة البلاد إلى حقبة ما قبل الثورة.

ويتناول الكتاب المبادرات المحلية والخارجية التي طُرحت بعد الانقلاب، ويستعرض سلوك كل من مرسي والسياسي تجاه القوى المعارضة، وسلوك هذه القوى تجاه الرئيسين، كما يُعرِّج على أثر الدولة العميقة على الحكم، وكذلك أثر التدخلات الخارجية على الأحداث.

ISBN 978-9953-572-52-9



9 789953 572529



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.م.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

